التداخل المعجمي في المعجمات العربية
المعجم الوسيط نموذجاً (*)

د/ وفاء حسن على زيادة
أستاذ مساعد–قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية كلية دار العلوم–جامعة القاهرة

الملخص:

هذا البحث عنوانه "التداخل المعجمي في المعجمات العربية. المعجم الوسيط نموذجًا"، وهو يتناول مشكلات المواد المعجمية والمفردات التي تؤثر على مستعملي المعجمات العربية الحديثة فيبحث عن أسبابها وكيفية علاجها. واخترت المعجم الوسيط لأنه يمثل أفضل المعاجم العربية الحديثة، إذ خرج من كبرى مؤسسات الحفاظ على اللغة العربية، وهو مجمع اللغة العربية، والمعجم أكثر المعاجم انتشارًا أيضا. وسيكون البحث دراسة وصفية تحليلية لأسباب التداخل ومحاولة علاجها.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها أن دراسة المفردات العربية لا يكتفي فيها بالمادة الموجودة في المعاجم القديمة، وإنما يتم في إطار اتجاهات أربعة بدأت مع الحركة المعجمية، وهي كتب الفروق اللغوية وكتب التنقية اللغوية واللهجات العربية وخصائص العربية، فانتزاع المفردات من دراساتها نقص في معرفة الجوانب المكملة لهذه المفردات. وإن التداخل بين المفردات يأتي من الجوانب الصوتية أو الصرفية، فالجوانب الصوتية مثلا قد يكون هناك تقارب في مخارج الحروف، أو يكون هناك استثقال فيتم التخلص من الصوت إلى آخر فيحدث لبس، أو تكون هناك أسباب صرفية فتختلط الصيغ.

الكلمات المفتاحية: التداخل المعجمي – خصائص العربية – التنقية اللغوية – اللهجات العربية– – الفروق اللغوية.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٦) يوليو ٢٠٢٢.**

Abstract:

Lexical Interference in Arabic Dictionaries: Al-Mu'jam Al-Waseet as an Example

By Dr. Wafaa Zeyada / Assistant professor at faculty of Dar El Ulom – Cairo University

This research covers the problems of lexical roots and words that affect the users of modern Arabic dictionaries. Therefore, this analytical descriptive study attempts to find the reasons behind these problems and how to solve them.

Al-Mu'jam Al-Waseet was chosen in the research because it is considered as the most famous and the best modern Arabic dictionary as it is published by a great organization for the preservation of Arabic, which is the Academy of the Arabic Language.

The research has reached the following findings: the study of Arabic words cannot be determined only by their roots in old dictionaries, but it should also include four other trends which began in the lexical renaissance: linguistic differences, linguistic purism, Arabic dialects, and properties of Arabic language. Ignoring these four trends will lead to the deficiency in the study vocabulary.

The interference of words is because of morphological phonological aspects: similarities in the place of articulation or difficulty in pronunciation of a phoneme due to its difficulty, and the confusion between different grammatical forms.

.

المقدمة

عنوان الدراسة "التداخل المعجمي في المعجمات العربية. المعجم الوسيط نموذجا". ومن أسباب اختياري للموضوع وجود تداخل أو اضطراب في المواد المعجمية والمفردات لمستعملي المعجمات العربية الحديثة، مما يخلق مشكلات يظهر لنا أحيانا بعض أسبابها، نظرا لكثرة استعمالنا ومعايشتنا للمعاجم، ولكنا لا نعرف الصورة كاملة إلا بعد إخضاعها للدراسة لاكتشاف جوانب المشكلة وإمكانات الحل. واختيار المعجم الوسيط لأنه يمثل أفضل المعاجم العربية

الحديثة، إذ خرج من كبرى مؤسسات الحفاظ على اللغة العربية، وهو مجمع اللغة العربية الذي به قامات اللغة العربية، وهو أكثر المعاجم انتشارًا أيضا. والبحث دراسة وصفية للظواهر اللغوية التي تؤدي إلى التداخل أو الاضطراب في المفردات، وكذلك دراسة تحليلية لأسباب التداخل ومحاولة علاجه أو التخلص منه.

ومن المتصور أن تجيب هذه الدراسة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم التداخل المعجمي ؟
٢- ما أهمية علاج مشكلة التداخل المعجمي؟
٣- ما الأسباب التي تؤدي إلى التداخل في المعجم العربي ؟
٤- ما المستويات اللغوية التي تظهر فيها هذه المشكلة؟ وما الأسباب؟ وبالتالي ما أقل المستويات تعرضًا لهذا؟
٥- ما الحلول المتصورة لعلاج المشكلات ؟وما الجهات التي يمكن أن تسهم، بجوار مجمع اللغة العربية في العلاج؟
٦- ما الدراسات العلمية التي قُدمت في هذا الموضوع ؟وكيف تمت الإفادة منها؟
٧- ما الصورة المثلى للمعجم العربي الحديث وسط عالم التكنولوجيا وما نراه من سرعة تدار بها الأمور الآن؟

والمنهج الذي أتبعه هو المنهج الوصفي التحليلي، وأحيانا أستعمل المنهج التاريخي التحليلي للمقارنة بين تعامل المعجمات مع المفردات قديما وحديثا، إذ اللغة العربية لغة تراثية عصرية، وتاريخها الطويل تم توثيق معظمه في حركة معجمية ضخمة شهد لها علماء التخصص في العالم.

والدراسات السابقة لمشكلات المعجمات العربية كثيرة، من أهمها ما يلي:

١- المعجم العربي، نشأته وتطوره، د. حسين نصار، مكتبة مصر ١٩٨٨.
٢- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط٤/١٩٨٠.
٣- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٤ /١٩٨٢.

٤- صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ط١ /١٩٩٨.
٥- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، ١٩٩٢.
٦- المعاجم العربية دراسة تحليلية، د.عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط٢/١٩٧٤.
٧- علم اللغة العربية .مدخل تاريخي مقارن، د.محمود فهمي حجازي، دار غريب د.ت.
٨- دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين .بيروت.ط١٠/١٩٨٣.
٩- علم اللغة وصناعة المعجم، د.علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون ٢٠٠٤.
١٠- نظرات في اللغة، د.محمد مصطفى رضوان، جامعة قاريونس، ط١/١٩٧٦.
١١- الأصوات وأثرها في المعجم العربي، د.رفعت الفرنواني. مجلة دراسات عربية وإسلامية ج ٥/ ١٩٨٦ ص ١٠٥-١٢٦.(١)

إن عالَم المعاجم في اللغة العربية واسع جدا من جهة عدد المؤلفات ومناهجها، ومن جهة التنوع الزمني، واللغة العربية رغم التطور الذي يلحقها كسائر اللغات، فإنها متصلة من القديم حتى الآن، بل إن اتصالها أوثق، وهذا طبيعي أن تعكسه المعاجم، ومن أهم المعاجم العربية التي تمثل اللغة العربية قديمها وحديثها: المعجم الوسيط، الذي هو صنعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ولذا ستكون دراستي في مواده ومفرداته، مع الاستعانة بمعاجمنا التراثية أحيانا للمقارنة والدراسة، لأن جزءا كبيرا من مادة معاجمنا الحديثة الرصينة هي تراثية في الأساس.

أما خطة البحث فقد جاءت في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وقائمة المراجع.تناولت في المقدمة عنوان الموضوع وأسباب اختياري له، والأسئلة التي

يطرحها البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، والخطة التي سار فيها.

وفي التمهيد تحدثت عن الجهود الجبارة للحركة المعجمية العربية التراثية، وتواصل جهود اللغويين في العصر الحديث، وملاحظاتهم على الحركة المعجمية قديما ومحاولة التخلص من المآخذ عليها. وفي المبحث الأول حاولت استيفاء مصادر التأليف المعجمي في العربية، ووجدت أنها مصادر أربعة لابد أن تضاف إلى المعاجم القديمة لتكتمل صورة المفردات العربية، هذه الاتجاهات الأربعة هي مؤلفات الفروق اللغوية بين المفردات، وكتب التنقية اللغوية، وما ألفه العرب في اللهجات العربية، وكذلك دراساتهم في خصائص العربية.

وفي المبحث الثاني درستُ أسباب التداخل المعجمي، وركزت فيه على التداخل المعجمي على مستوى الأصوات، والتداخل المعجمي على مستوى الصرف. ثم أتت الخلاصة وفيها النتائج المستخلصة، وقائمة المراجع التي استعان بها البحث.

تمهيد:

استطاعت الحركة المعجمية العربية لجمع ألفاظ العربية أن تنهض بدورها منذ قيامها في القرن الثاني الهجري، فقد بدأها الخليل بن أحمد بمعجم العين الذي تميز بمنهج مشاكل لفكر الخليل عبقرية وتفردا، حاول فيه أن يكون شاملا لمفردات اللغة، وأن يكون مرتِّبا لهذه الثروة فاستعمل الفكر الرياضي لاستقصاء مفردات اللغة ورتبها الترتيب الصوتي الذي اعتمد على المخارج. وتوالت المدارس المعجمية العربية وتكاثر العلماء وتنافسوا في إنتاج المعاجم، وعظمت المادة التي جمعوها، وحاولوا تنظيمها كلٌّ حسب منهجه، فحاولوا تمثيل الكلمة صوتيا عن طريق الحركات القصيرة كتابة لها أو نصا عليها بالقول إنه بفتح الحرف أو كسره أو ضمه، وأحيانا بميزانها بكلمة أخرى معروفة، فيقال الفعل من باب نصر مثلا، ومن الناحية الصرفية استعملوا القوالب الصرفية وبينوا وظيفتها، وأتوا بها في تراكيب توضح معناها الوضعي وأحيانا المجازي واستشهدوا بالنصوص شعرا ونثرا. لقد قاموا بجهود جبارة جمعا للثروة اللغوية وبيانا لها وسوقها ضمن منهج

أو نظام حددوه، وحققوا الأهداف التي أمُّوها، فلم نجد مشكلة في تفسير كلمة في القرآن أو الحديث النبوي ولا في الشعر أو النثر. وجعلت الجهود المعجمية أمة العرب في مقدمة الأمم التي تذكر في هذا المجال.

وهذا لا يعني عدم توجيه مآخذ على المعاجم العربية القديمة بخاصة، ومن أبرز من تكلم في هذا الدكتور أحمد مختار عمر الذي رآها تفتقد الترتيب الداخلي للمادة، والخلط بين الأسماء والأفعال، والثلاثي بالرباعي، وكذلك عدم التزام بعض المعاجم بمنهجها أحيانا، ووقوع بعض الأخطاء عند شرح المادة، ووقوف المعاجم عند فترة عصور الاحتجاج اللغوي، وهي القرن الثاني بالنسبة لعرب الحواضر، والقرن الرابع لعرب البوادي[٢]. وأضاف إليها الدكتور حسين نصار مآخذ أخرى، منها[٣]أنه عَدَّ وقوع التصحيف أول المآخذ على معاجمنا القديمة، وأن الجمع للغة خلط واضحها وغريبها ونادرها ولهجاتها ومعارف العرب، وأنها اتصفت رغم ذلك بالقصور فليس فيها ما هو جامع بالمعنى الدقيق لمعنى الجمع؛ فقد أهملوا لهجات كثيرة في شبه الجزيرة العربية، وأهملوا المولَّد كذلك.

ونحن نلتمس العذر لمعاجمنا القديمة التي جمعت الألفاظ العربية ثم حاولت التعامل معها، فهي التجارب الأولى لأصحابها والمهام جليلة والجمع للهجات أتى بثروة عظيمة، فهل تعلمنا من تجاربهم، ومن التقدم العلمي والمناهج الحديثة ومعاجم العصر الموجودة؟ لابد أن ذلك ترك تأثيره على معاجمنا، وبخاصة ما نال منها من الشهرة والانتشار؛ وهو المعجم الوسيط.

كلما تقدم الزمان ازدادت الاستفادة مما قدموا، وأضفنا صنعتنا إلى مجهوداتهم وخبرات عصرنا، فالعذر لهم وليس لنا، فكان من الطبيعي أن يصدر معجم القرن العشرين الذي يجمع مفردات العربية بفكر العصر وإنجازات العلم بمناهجه ونظامه ومصطلحاته، فكان أكثر معاجم اللغة العربية انتشارا واعتدالا وتمثيلا للعصر ؛ المعجم الوسيط الذي أنتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٠م، والذي رتب المواد اللغوية أو الجذور ألفبائيا بحسب الأول ثم الثاني ثم الثالث (ثم الرابع الأصلي إن وُجد)، وهو أيسر أنظمة الترتيب تداولا، والترتيب

الداخلي كذلك.

لقد قال عنه د.عدنان الخطيب: وهو إنجاز هام يسجل إخراج المجمع له في طبعات ثلاث بمداد الفخر[٤].

وقد نص المعجم الوسيط في مقدمته [٥]على منهجه، فالمعجم لن يقف في مفرداته عند المعاجم العربية قديمها وحديثها، التي وقفت باللغة العربية عند حدود شبه الجزيرة العربية مكانا، والقرن الثاني الهجري للحواضر العربية والقرن الرابع الهجري للبوادي زمانا. وكما يقول الدكتور أحمد مختار عمر[٦]:فلقد أزال مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاجزي الزمان والمكان، وأثبت في متن معجمه الوسيط ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولَّدة أو المحدثة أو المعربة أو الدخيلة، فقد أثبت المعجم ما وضعه المولدون والمحدثون، وما أقره المجمع من مفردات مستحدثة لتواكب العربية العصر. واستعان المعجم في شرحه للمفردات بالنصوص والمعاجم والاستشهادات، وصوَّر ما يحتاج توضيحه إلى التصوير، مثل الحيوان والنبات والآلة.

ومنهج المعجم في ترتيب المواد هو تقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد من الأفعال على المزيد، وتقديم المعنى الحسي على العقلي، وتقديم الحقيقي على المجازي، واللازم على المتعدي. والتزم بترتيب أبواب الفعل الثلاثي، وترتيب المزيد، ثم الرباعي المجرد ثم المزيد.

وقد قدم المعجم المواد اللغوية في أسلوب سهل التناول قريب المأخذ، وأهمل الألفاظ الحوشية المهجورة في الاستعمال، وأغفل بعض المترادفات الناشئة عن اللهجات، واختار المعجم من المصادر أشهرها وأكثرها استعمالا، إلا إذا اختلف المعنى باختلاف الصيغة وكذلك في الجموع. أما أسماء الفاعلين والمفعولين فالمذكور هو ما كان فيه ضرورة لخفائه أو لتفريع بعض المعاني عليه. وقد راعى المعجم ظواهر الإبدال والإعلال في مفردات اللغة، وكذلك مشكلات الهمزة وكتابتها. وقد التزم المعجم كذلك بقرارات المجمع في دوراته المختلفة.

تواصلت إذن جهود العرب في الحفاظ على الثروة اللغوية بجهود المجمع

في إخراج معجم يمثل العصر، فالمعجم الوسيط بدأ الإعداد له منذ سنة ١٩٤٠م، ثم أوكل المجمع أمر مراجعته إلى أربعة من أعضائه فعكفوا ثلاث سنوات على ذلك، وأصدروه في جزأين ضخمين يشتملان على نحو ثلاثين ألف مادة، ومليون كلمة، وستمائة صورة، وصدر الجزء الأول سنة ١٩٦٠ والجزء الثاني ١٩٦١(٧).

ولكن الجهود تتواصل ما دامت الحياة فلابد من الإضافة والتغيير وعلاج النواقص لنصل بالعمل الذي يمثل عصرنا إلى أقل ما يمكن من الملاحظات السلبية، وبمشاركتنا جميعا من المتخصصين سنصل بأعمالنا إلى أهدافها، فتصل اللغة العربية في صورتها المثلى؛ قديمها وحديثها؛ إلى الأجيال القادمة. وكثيرون مدحوا المعجم وأرادوا له الأفضل فنقدوه، فالدكتور عدنان الخطيب مثلا رغم مدحه للمعجم فإنه قدم بعض ملاحظاته على المعجم، وذلك سعيا للكمال والإصلاح؛ منها ضرورة اهتمام اللجنة المشرفة على المعجم أن تتدارس ما يكتب عنه من نقد؛ ليبقى المعجم الوسيط متجددا يتكامل مع الزمن شأن المعجمات الأجنبية الكبرى(٨).

ويثني الدكتور الخطيب على تجديد المجمع للمعجم الوسيط من الطبعة الأولى إلى الثانية، فالطبعة الثانية خطوة جديدة عظيمة نحو المعجم المنشود، ولكن لم يكن إياه. وما بعد "لكن" هذه قلب الثناء إلى الجانب الآخر، فكأن تفسير جملة د. الخطيب هو: ولكن لم يكن المعجم الوسيط هو المعجم المنشود، وحاول د.الخطيب أن يذكر أمورا بها تكتمل المفردات ويكون المعجم المنشود(٩).

المبحث الأول: استيفاء مصادر التأليف المعجمي:

اللغة العربية تاريخها طويل؛ لأكثر من أربعة عشر قرنا؛ فالتراث فيها مُكوِّن أساسي ويكمله الحاضر، فالذي يريد أن يصنع معجما عربيا ويقوم بجمع الثروة اللفظية لابد ليأخذ قرارا في المفردات أن يبدأ بالدراسات القديمة لها وليس بالمعاجم القديمة فقط، فلقد واكبت حركة التأليف المعجمي من القرن الثاني الهجري دراسات للمفردات العربية من حيث خصائص أصواتها وأوزانها والفارق الدقيق بين دلالاتها، وأخطاء العوام فيها، وخلطهم بينها، وتمييز لهجاتها، كل هذا

المجهود لخدمة العربية ومفرداتها، ولقد صاحب كل هذا صناعة المعاجم العربية، وأنار لها الطريق إلى معرفة طبيعة اللغة من حيث أصواتها وسمات مفرداتها، وصيغها ومواطن اللبس والخطأ فيها، ولذا فإن الصورة الكاملة للمفردات العربية لا يعكسها المعجم العربي القديم وحده، بل لابد من إكمال جوانب الصورة واستيفائها بالاطلاع على اتجاهاتٍ أربعة، إضافة إلى المعاجم القديمة.

والاتجاهات الأربعة بدأ أغلبها مع التأليف المعجمي عند العرب، وهي الدائرة التي عاش فيها المعجم العربي بمفرداته ونظامها وبمشكلاتها على جميع مستويات دراسة اللغة؛ صوتية أم صرفية أم دلالية، وينعكس هذا كله على معجمها، وهي أيضا الدائرة التي خرج منها المعجم العربي، وهي:

١- الفروق اللغوية. ٢- التنقية اللغوية

٣ - لهجات العربية ٤- خصائص العربية.

الأمر الأول: الفروق اللغوية:

إن الفروق اللغوية الدقيقة بين المفردات متناثرة في كتب اللغة أو في كتب مخصصة لها مثل الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، وفائدة الاطلاع على الفروق بين معاني المفردات هي الدقة في تحصيل المعنى من أكثر من مصدر، فتكون درجة الاستيثاق كبيرة.

فمثلا ذكر الثعالبي الفرق بين الهُوَّة والنقرة، قال: [١٠]إذا كَانَتِ الحُفْرَةُ في الأَرْضِ فَهِيَ هُوَّةٌ. فإذا كَانَتْ في الصَّخْرِ فهي نُقْرَة: وفرَّق أبو هلال العسكري بَين الْفَوْز والنجاة [١١]: النجَاة هِيَ الْخَلَاص من الْمَكْرُوه، والفوز هُوَ الْخَلَاص من الْمَكْرُوه مَعَ الْوُصُول الى المحبوب، وَلِهَذَا سمي الله تَعَالَى الْمُؤمنِينَ فائزين لنجاتهم من النَّار ونيلهم الْجنَّة.

هل أفاد المعجم من هذا الفارق ؟

في كلمة (الهوَّة) ذكر المعجم الوسيط [١٢] أنها: الحفرة البعيدة القعر أو الوهدة الغامضة من الأرض، أو البئر. وفي مادة (ن ق ر) ذكر أن معنى (النُقرة) الحفرة الصغيرة المستديرة في الأرض، ولم يذكر الفارق بينها وبين الهوة كما ورد

عند أصحاب الفروق الدلالية الدقيقة.

أما (الفوز)و(النجاة) في المعجم الوسيط فلم أجد أثرًا للفارق الدلالي والمقارنة بين دلالتيهما، فالفوز هو الظفر، والفوز هو النجاة[١٣]. وفي مادة(ن ج و) النجاة هي الخلاص من الأذى والمعاني الأخرى[١٤].

فالذي صنع المعجم الوسيط لم يهتم إذًا بالاطلاع على هذه الجهود التي رأت دلالة المفردات على وجه أدق، ربما ظنا منه أن بعض المعاجم القديمة فيها الكفاية.

هذان مثالان من التدقيق الدلالي للمفردات والبحث لا يحتمل ذكر الكثير من هذا، فيكفي إثبات صحة الفكرة.

والأمر الثاني: التنقية اللغوية

كتب التنقية أو التصحيح للغة العوام بدأت مع حركة التأليف العلمي للعلوم العربية والإسلامية، فالكسائي ألَّف كتاب "ما تلحن فيه العامة" (١٨٩هـ)، وقد نبه فيه على انحرافات العامة، فهذه الكتب مثل إصلاح المنطق وتثقيف اللسان تساعد اللغويين في تدقيق المعاني وتصويب الألفاظ.

مثال أول: ميزاب ومرزاب:

قال الكسائي: [١٥]تقول: فعلتُ الميزاب بغير راء، وهي الميازيب.

وقد وافقه ابن مكي الصقلي [١٦]:يقولون مرزاب الكعبة، والصواب مئزاب وميزاب بالياء على التسهيل كما تقول العامة.

وعندما ننظر في المعجم الوسيط(مادة رزب) نجد: المِرزاب: الميزاب "مع".ج: مرازيب.

مثال ثان: الوصف فَعُل وفَعِل:

ذكر ابن السكيت [١٧]في باب فَعُل وفَعِل بمعنى واحد أن: يقال: رجل يَقُظ ويَقِظ، إذا كان كثير التيقظ، وعَجُل وعَجِل، وفطُن وفطِن.

وعندما ننظر في المعجم الوسيط نجد صورة كسر العين (يَقِظ) فقط، ولا

وجود لضم العين.

مثال ثالث: أراق وهراق:

إن الذي يقارن الفعل (أراق) و(هراق) في المعجم الوسيط، يعرف قيمة الاعتماد على كتب التصحيح اللغوي.

فقد ورد في المعجم الوسيط مادة(ر ي ق):

(راق) المَاءُ وَنَحْوه يَرِيقُ رَيْقًا: انصب، وراق السرابُ: ترقرق ولمع، وَفُلَان بِنَفسِهِ .. جاد بهَا عِنْد الْمَوْت.

(أراق) المَاء وَنَحْوه صبه

وورد في المعجم الوسيط مادة(هـ ر ق)

(هَرَق) المَاءَ وَنَحْوه هَرْقا: صبه

(أهرق) المَاء هرقه.

(هراق) المَاءَ يُهريقه هِراقة: صبه، وَيُقَال هراقت السَّمَاء ماءها هراق: سفكه، يُقَال هراق دمَ عدوِّه: قَتله. (١٨)

فالملاحظ أن معنى راق وهرق واحد، ومعنى أراق وهراق واحد، وجذر الأول (ر ي ق) وجذر الآخر (هـ ر ق).

والذي حدث في أوزان (هرق) يكشف عن خلط وارتباك، فالوزن(هرق وأهرق) هو فَعَل وأفعل، أما(هراق) الذي ذكر مضارعه يُهريق، الذي ذكره المعجم الوسيط، فما وزنه؟

هذا ليس وزنه: فاعَلَ ولا فَعَّل .

ليس هناك فعل اسمه (هرق) أصلا في اللغة العربية، والموجود هو (راق) و(أراق).ومن أين أتى هرق ؟

إنه تغيير لهجي من بعض العرب، بدلا من الإتيان بالمضارع (أُريق) الذي هو محذوف الهمزة من (أفعل)، فيضعون هاء بدلا من الهمزة المحذوفة .

قال ابن درستويه [١٩]:"فيقال: أنا أريق، وأصله أوْريق؛ فمن العرب من يزيد بين حرف المضارعة، وبين الراء هاء ساكنة، عوضًا من الهمزة التي تسقط، لأن الهاء ليست تستثقل مع الهمزة، فيقولون: أنا أهريق".

فهذا تداخل بين الفصحى واللهجات خلقه تصور خاطئ، ذكرته وفسرته بعض كتب التصحيح، وكذلك كتب اللغة، فقد وضح الخليل بن أحمد[٢٠]

أن الهاء بدلا من الهمزة، وأن من قال: أهراقَ فقد أخطأ في القياس، قالوا: هراقتِ السَّحابةُ ماءها تُهَرِيقُ، فهي مُهَرِيقةٌ، والماءُ مُهَراقٌ. الهاءُ مفتوحةٌ في كلّه، لأنْها بدلٌ من همزة أراق، وهَرَقْتُ مثل أَرَقْتُ.

وقال المزهر[٢١]: ألا ترى أنك لو أَلَّفْتَ بين الهمزة والهاء والحاء، فأمكن لوجدتَ الهمزةَ تتحوَّل هاء في بعض اللغات لقربها منها ..وكما قالوا في أراق هَرَاق.

فالهاء بدلا من همزة (أراق) في بعض اللهجات، فأصبحت في استعمال هؤلاء (هراق)، وعندما أسندوا الفعل إلى تاء الفاعل، أصبحت (أرقتُ): هَرَقْتُ، فهي صيغة (أفعل) محذوفة عين الفعل، فتصوروا أنها صيغة ثلاثية مجردة، وقالوا بوجود: هرق وأهرق، وهذا كله ليس صوابا.

الأمر الثالث: اللهجات العربية.

من المعروف أمر تعدد اللهجات في شبه الجزيرة، وكذلك تعدد اللهجات الفصيحة، والتي أُخذت منها العربية المشتركة، "والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصّريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[٢٢].

فمن المنطقي أن يأتي التداخل من هذا الباب، الأمر الذي يجعلنا نراجع اللهجات المثبتة في كتب اللغة .

مثال أول: بَغاضة، وبِغضة:

ورد في المزهر[٢٣]: في باب معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات: وفيها أبغضته بَغاضة لغة يمانية ليست بالعالية.

وإذا راجعنا المعجم الوسيط (مادة ب غ ض) وجدنا المصدر (بَغاضة) رغم وصفه بلهجة ليست بالعالية، ففي باب بغُض بضم العين: بَغُض الشيءُ يَبغُض بَغاضة، وبِغضة.

مثال ثان: فِعال وفَعال

وذكر ابن فارس [٢٤] في باب انتهاء الخلاف فِي اللغات: تقع فِي الكلمة الواحدة لُغتان. كقولهم: "الصِّرام"، و"الصَّرام"، و"الحِصاد"، و"الحَصاد".

فإذا راجعنا المعجم الوسيط وجدناه ذكر الحركتين بالكسر والفتح في كلمة (الصرام) .أما الحصاد فبفتح الحاء فقط.[٢٥]

إذن كان ينبغي أن ننظر في كلام اللغويين قبل وضع اللفظ في المعجم، فلو نظرنا في لهجات العرب المذكورة في كتب التراث، لحددنا الفصيح، ووسعنا أشكال الاستعمال.

الأمر الرابع: خصائص العربية

أقصد بالخصائص، ما قصده ابن جني مما اتصفت به العربية من سمات وأسرار لا يعرفها إلا من درس وتعب فيها، وشُغِل بها فعرف سلوكها وتنوعاتها وظواهرها. فالقلب والإبدال والإعلال والإدغام والإظهار وغير ذلك من ظواهر العربية لا يدركه إلا عالِم بالعربية، والذي يريد أن يحكم على ألفاظها والعلاقات أو التحولات بينها لا يستطيعه إلا بقراءة جهود هؤلاء العلماء، فحين نجد كتبا بين الضاد والظاء، وكتبا بين المقصور والممدود، وكتبا بين المذكر والمؤنث، لابد أن نراجع المفردات التي ذكرتها هذه الدراسات قبل أن نضعها في المعجم، فربما تكون إحدى المفردات دار حولها نقاش أو مشكلة، فيكون ذكرنا للمفردة محيطا بما دار حولها، عميقا بتاريخ الدراسة السابقة لها؛ لأن هذا من خصائص العربية.

.

ذكر ابن جني[٢٦] تحت عنوان: باب في تعارض السماع والقياس: إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ" فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع[٢٧].

من كلام ابن جني تُعرف خصيصة احترام المسموع عن العرب، وإن كان خلاف القاعدة التي يقاس عليها، فلا تقس على استحوذ، وإنما يحفظ ولا يقاس عليه. فالحفاظ على خصائص العربية حفاظ على العربية في صورتها السليمة.

وهذا مثال من خصائص العربية في معاني أبنية العربية:

فمن خصائص العربية على مستوى الصرف معاني صيغها أو أبنيتها، فالوزن: فاعَل يدل على المشاركة، وله معان أخرى.

ذكر ابن فارس [٢٨] في باب "معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر"، وفاعَلَ يكون من اثنين نحو ضارب. ويكون فاعَلَ بمعنى فَعَل **نحو**: "**قاتلهم الله**" ويكون بمعنى فَعَّل، نحو ضاعف وضَعَّف.

فهذا من خصائص البِنيَة العربية أن يكون معنى فاعل أتى موافقا لبناء آخر أو اثنين، ومثاله: ضاعف.

والمعجم الوسيط عندما أتت كلمة: ضاعف، ذكر أن ضاعف معناه (ضَعَف) الثلاثي، ولم يذكر المعنى الآخر المُضعَّف العين.

فالمعجم لم يُولِ معاني الصيغة الدقة التي وُصفت بها في الكتب التي اهتمت بخصائص البنية العربية.

هذه الاتجاهات الأربعة التي ذكرناها يحتاجها الحكم على كثير من التداخلات المعجمية، فقد نحتاج أحد هذه الاتجاهات، وقد نحتاج إليها جميعا، إنها الدائرة التي رأى العالمون بالعربية أهميتها من البداية، فصنفوا فيها المؤلفات

التي تحتاجها المفردات العربية، فلماذا لا نراها، ونتصور أننا ببنائنا على ما ورد في المعاجم السابقة وحدها، أخذنا الصورة الكاملة .

لابد إذًا أن تكتمل جوانب الكلمة بمعنى أن نعرف خصائص مفردات العربية على كل مستويات اللغة؛ الصوتية والصرفية والمعجمية واللهجية، ونعرف الحدود الصرفية والدلالية التي تنتهي عندها الكلمة، والفارق بينها وبين المفردات القريبة منها صرفيا ومعجميا، وما إذا كانت منصوصا عليها في كتب اللحن أم لا، ونعرف أسباب وقوع اللحن فيها، إذا وقع، وكذلك نعرف إذا تعددت أشكال الكلمة في اللهجات، فقد تكون الصورة الأخرى للكلمة من لهجات مُحتَجٍّ بها.

المبحث الثاني: أسباب التداخل المعجمي:

الذي يدرس اللغة الإنسانية يعرف أن من أهم الأسباب التي يمكن أن تتداخل المفردات بسببها تأثير الأصوات والتباس الصيغ أو الاضطراب في الصرف، وهو ما سأحاول دراسته، فطبيعة مخارج الأصوات الإنسانية في أغلبها تكون في شكل مجموعات، حيث يُنتج الموضع أو المخرج المعين عدة أصوات مختلفة الصفات (مثلا س ص ز ، ت ط د ض ..إلخ)، وإن كانت متحدة المخرج. وكذلك تتأثر الأصوات بالنظام الصرفي حيث تُبدل أصوات أو تُحذف أخرى استثقالا (مثلا توالي همزتين في وزن: أفعل، الذي فاؤه همزة).كذلك قد تلتبس معاني القوالب الصرفية لوجود مشكلات في الجذر أو التتابعات الصوتية مثل تتابع الحركات مع الصوامت، أو الصوامت مع صوامت أخرى، الأمر الذي يجعلنا نرى مظان التداخل من بابين؛ الأصوات، والصرف .ولا يعني هذا عدم وجود مشكلات في شرح معاني المفردات، أو مشكلات في جوانب أخرى، ولكن الأمور تُقدر بقدرها، وحتى لا يطول البحث فيخرج عن هدفه إلى أمور أخرى.

أولا: التداخل على مستوى الأصواتPhonology:

إن طبيعة الأصوات اللغوية أن لها مخارج محددة، قد تتحد وقد تتجاور، فوقوع الصوت في سياق صوتي قد يؤدي إلى تغييره مناسبةً أو تيسيرًا، فيتغير شكل الكلمة، وربما يكون من طبيعة اللغة أنها تستغل بعض السياقات الصوتية فتقوم بالتغيير. فتجد كلمات مثل: لازم، ولازب، دعّ ودحّ، أملَى وأمَلَّ. وقد يكون ذلك مدخله اللهجات بتعدد لفظي أساسه صوتي. وبعض هذه الأمثلة أوردها الذين تحدثوا عن شروط الترادف، فيذكر د. إبراهيم أنيس أن من أدلة الترادف عند المحدثين "ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر فحين نقارن بين "الجَنْل والجفل" بمعنى النمل، نلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلا والأخرى تطور لها"(٢٩).

والمعجم الوسيط ذكر الكلمتين مستقلتين، فالجَنْل هو النمل العظيم الأسود، والجَفل: ضَرْب من النمل سود كبار(٣٠).وذكر النمل بين المعاني، ولكن لم يُشر إلى العلاقة بين الكلمتين التي تظهر في اتحاد صوتي الجيم واللام، والعلاقة الصوتية بين الثاء والفاء، فمخرجاهما متجاوران، فالثاء صوت أسناني، والفاء أسناني شفوي.

والسؤال الذي يجب طرحه، وإجابته واضحة من أمثلة المعجم الوسيط التي ذكرناها:

هل أفاد صانعو المعجم الوسيط من مثل هذه الدراسات اللغوية التي تؤصل للكلمات؟

ويمكننا تقسيم الأسباب الصوتية المؤدية إلى التداخل المعجمي إلى قسمين ؛ هما:

العلاقة المخرجية، والاستثقال. وهما كالتالي:

القسم الأول: العلاقة المخرجية

إذا كانت بعض الأصوات تنطق من مخرج واحد أو من مخارج متجاورة. فإن الأصوات تختلف في صفاتها، فليس بين السين والصاد إلا الترقيق والتفخيم،

وليس بين السين والزاي إلا الهمس والجهر، وبين العين والحاء ليس إلا الجهر والهمس، وبين الجيم القاهرية والكاف ليس إلا الجهر والهمس. فقد يؤدي هذا إلى الإبدال بينها، وبخاصة في تجاورات صوتية للاتساق الصوتي أو التخفيف مثلا، وهذه الأمور معروفة لأن لها ضوابط مستقرة، أما التغييرات التي تحدث في المعجم العربي نتيجة وجودها في الاستعمال فهذه لا تُكتشف إلا بالدراسة لكل حالة أو مجموعة حالات، وهي صور اختيارية أيضا، فالعربي يستعمل "تظنن"و"تظنى" و"لازب"و"لازم" و"فاض" وفاظ" والسياق يوجه السامع إلى المعنى المحدد، أما حصر هذه المفردات ودمج صور الاستعمال المختلفة وبيان الأصل فيها، فهذا من مهمات العمل المعجمي.

١- الإبدال بين الأصوات ل ن ر:

هذه المجموعة اللام والنون والراء [٣١]مخرجها أسناني لثوي أو لثوي فقط. فنقطة وضع طرف اللسان على سقف الحنك واحدة مع كون صفاتها مختلفة أنتج مفردات تتراوح بينها، فالكلمة أحيانا باللام أو النون، أو الكلمة بالراء أو اللام ..إلخ مما يمكن أن يعكسه اتحاد المخرج. وقد جعل بعض العلماء الميم مع اللام والنون، فـ"بعض الأصوات الصامتة مثل اللام والميم والنون تشارك الأصوات الصائتة في قوة الوضوح السمعي sonority، ولهذا فقد سميت بالأصوات شبه الصائتة semi vowels" [٣٢] ومعروف أن طبيعة هذه الأصوات فيها شبه بالصوائت، حيث تتوفر حرية مرور الهواء بكيفيات مختلفة، فالميم والنون يخرج الهواء من الأنف حرا رغم وجود إغلاق لممر الفم، واللام تتوفر لها الحرية من جانبي الفم، والراء تأتي لها الحرية أثناء ضربات طرف اللسان على منطقة اللثة. وهذا الأمر الذي يفسر لنا بعض التداخلات في المادة المعجمية.

أ – التداخل بين اللام والنون:

من الأمثلة: دَحِل ودَحِن، هتل هتن.

- دَحِل ودَحِن

جاء في المعجم الوسيط [٣٣]:دَحِل يدحَل دَحَلا: : قَصُر، وسَمِن، واسترخى

بطنه.

ودَحِن: خَبُث.

دَحِن يَدحَن دَحَنا: سَمُن، وقَصُر، وعظم بطنه وتدلق .ودَحِن: خَبُث.

فالمادتان لا نستطيع تحديد أيهما الأصل هل هي دحل أو دحن ؟

وإن كان من الممكن ترجيح أن تكون باللام هي الأصل ؛ذلك لأن هناك بابا آخر للفعل الثلاثي (دحل) هو بفتح العين، وتعددت فيه المعاني بعيدا عن الباب الآخر المتشابه مع دحن.

- **هتل وهتن:**

جاء في المعجم الوسيط[٣٤]: (هتنت)السَّمَاءُ تهتِن هَتنا وهُتونا هطلت وتتابع مطرها، وَيُقَال هتن الدمع قَطَر، فَهُوَ هاتن (ج) هُتَّن وَهِي هاتنة (ج) هواتن.

ولم يذكر المعجم الوسيط مادة (هتل) مع ترجيح أنها الأصل، فلم يعاملها مثل معاملته للكلمة (دَحَل) حين تداخلت مع (دحن) مع أن المعاجم العربية أوردت (هتل) في مكانها من مادتها كلٌّ حسب منهجه. فقد ذكر معجم العين[٣٥] أن " هتل: الهَتْلُ والتَّهتال: تتابُعُ المَطَر، واستعمل الهتل استبدالا، بدّلوا النّون لاما، فقالوا في (التَّهتان): تَهْتال، في لغة من يقول في بل:بن. أما هتن في معجم العين فقال فيها:"هتن: هَتَنْ المطرُ هتونًا، وكذلك الدّمْعُ، وتهاتَنَ أيضًا.وهَتَنَ لغةٌ في هَتَلَ".

وكذلك ذكر الجوهري في الصحاح الفعل (هتل)و(هتن)، وهو من مدرسة أخرى غير مدرسة العين[٣٦]ناقلا رواية الأصمعي (هتل): الأصمعي: التهتال، مثل التهتان...يقال: هَتَلَتِ السماءُ هَتْلاً وهَتَلانًا وتَهْتالاً. وسحائب هتل. وذكر الجوهري في مادة (هتن):

هتن المطر والدمع يَهْتِنُ هَتْنًا وهُتونًا وتَهْتانا، إذا قطر متتابعا.

ولو بحثنا عن الأصل هل هي: هتل باللام أم هتن ؟ لوجدنا، إضافة إلى

قول بعضهم إن هتن لهجة، رواياتٍ ربطت هتل ب هطل، مما يقوي الأصل باللام. فابن فارس[٣٧] قال:

هتل: هتلت السماء مثل هطلت. وسحائب هتل مثل هطلٍ.

المعجم الوسيط إذن خالف نفسه حين لم يعامل هتل وهتن معاملة دحل ودحن. فانتظام المنهج يظهر في التعامل مع المتماثلات. وظواهر الإبدال في اللغة العربية التي تعتمد على الأساس الصوتي كثيرة، وذكرت بعضها الكتب التي تتحدث في الإبدال منها"القلب والإبدال" لابن السكيت (ق ٣هـ)، وكتاب "الإبدال" لأبي الطيب اللغوي (ق ٤هـ).بالإضافة إلى طرح الموضوع ضمن موضوعات أخرى في كتب تراثية كثيرة. فلابد من النظر فيما قالته هذه الدراسات في المفردة العربية المحددة قبل وضعها في المعجم.

ب- التداخل بين الراء واللام:

من الأمثلة: مرط وملط، خلق وخرق.

جاء في المعجم الوسيط [٣٨]: مَرِط: خف شعر جسده وحاجبه وعينه. فهو أمرط.

مَلِط فلان: لم يكن على جسده شعر.فهو أملط.

وجاء أيضا فيه[٣٩]في مادة (خ ر ق) خَرَق الكذب: اختلقه، وخرقه: ادَّعاه كذبا. وفي التنزيل العزيز(وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ)[٤٠].

وجاء فيه في مادة (خ ل ق) خلق فلان الشيء: افتراه. وفي التنزيل العزيز(إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا) [٤١].

وقد ذكر ابن فارس في الصاحبي[٤٢]: باب الإبدال:ومن سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض .. فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: "فلقُ الصبح. وفَرَقه".

فالإبدال الذي هو من خصائص العربية، والذي ينعكس على مفرداتها فيظهر في المعاجم كان ينبغي الإشارة إليه لتيسير عرض المواد اللغوية، ولتخفيف

عدة المفردات المخزنة في الذاكرة، فمسألة الاقتصاد اللغوي مبدأ لغوي أساسي، يظهر أساسا في عدد فونيمات اللغة المحدودة التي خرجت منها هذه الثروة اللفظية الضخمة.

ج- التداخل بين الباء والميم:

من مخرج الشفتين[٤٣]يخرج الصوت الانفجاري المجهور "الباء"، وصوت"الميم" الشفوي المجهور الذي يخرج هواؤه من الأنف.

من الأمثلة التي تثبت التداخل بين الباء والميم في المفردات: رتب ورتم، وكبح وكمح

جاء في المعجم الوسيط [٤٤]رَتب: ثبت واستقر في المقام الصعب.

أما (رتم) فذكر المعجم الوسيط أن رتم فلان: ثبت وأقام.

وجاء فيه [٤٥]:(كبح)الدَّابَّة كبحا جذب رَأسهَا إِلَيْهِ باللجام، وَهُوَ رَاكب لكَي تقف وَلَا تجْرِي.

أما مادة كمح، فقال فيها:(كمح)الدَّابَّة باللجام كمحا كبحها بجذبها إِلَيْهِ لكيلا تجْرِي أَو لينتصب رَأسهَا.

فالعلاقة المخرجية بين هذه المفردات وجدنا لها مردودًا في المعجم، وليس كل تقارب مخرجي بين المفردات يعني تأثيرها في المعجم، فقد يكون نطق العين همزة في كلمة بسبب اللكنة، فالأمر يحتاج إلى البحث عن الكلمة في الاتجاهات الأربعة التي ذكرناها بالإضافة إلى المعاجم. فلقد أورد الجاحظ رواية[٤٦]: قال فيها: كان زياد النبطي ..شديدَ اللُّكنة، وكان نحويا. قال: وكان بخيلا، ودعا غلامه ثلاثا، فلما أجابه قال: فمن لدن دأوتك إلى أن قلت لبَّي ما كنت تصنأ؟ يريد: من لدن دعوتك إلى أن أجبتني ما كنت تصنع.

فهذه لكنة تحولت فيها كلمة (دعوة إلى دأوة) وكلمة (تصنع إلى تصنأ).

فدراسة المفردات المشكوك فيها أمر يصل بالمعجم إلى العلم الدقيق؛ لمعرفة الأسباب هل هي من نسيج الفصحى، أم من اللهجات غير المستشهد بها

أم لكنة من دخول الأعاجم إلى العربية، فربما يحدث تداخل لغوي بين بعض حروف العجم وحروف العرب، فتجذب العادة الأولى لسانه إلى المخرج الأول[٤٧].

القسم الثاني: الاستثقال:

يمكن أن يكون من بين أصوات العربية ما يصعب نطقه، أو يكون بناء الكلمة صوتيا مستثقلا، فمن الأول نطق الضاد القديمة الذي جعلهم يحولونه إلى الظاء، ومن النوع الآخر حين يكون تركيب الكلمة أو جذرها مضعَّفًا، بمعنى أن تتماثل العين واللام من الكلمة.وقد خرج الاستعمال بهذه النوعيات إلى صورة أخرى، فأصبح لدينا صورتان، فهل يقوم المعجم بخلق جذر جديد؟ وبالتالى يكون معنى الصورتين واحدا، فتكون هناك كثرة لا طائل منها، ولذا لابد من مراجعة أعمالنا المعجمية في ضوء الاتجاهات الأربعة التي سبق ذكرها.

وأبرز اتجاهين في المعجم العربي يوضحان اتجاه الثروة اللغوية إلى التخفيف، والتخلص من الثقل هو صعوبة نطق الضاد القديمة، والتخلص من التضعيف.

١- التخلص من الضاد القديمة:

انتشرت في تراثنا الكتب التي أخذت عنوان الفرق بين "الضاد والظاء"، وذلك لكثرة تحويل الكلمات التي بها الضاد إلى الظاء، وذلك بسبب صعوبة نطق الضاد القديمة، فأدى ذلك إلى حدوث لبس بين الكلمات.

وقد وضح د.محمود فهمي حجازي[٤٨] الصورة، وهي أن الخلط بين الصوتين في البيئات العربية جعل كثيرًا من اللغويين يقومون بتأليف رسائل لغوية تضم الألفاظ التي يرد فيها أحد الصوتين، ومن أهم من ألف في الفرق بين الضاد والظاء، أبو عمر الزاهد (٣٤٥هـ)، والصاحب بن عباد، (٣٨٥هـ)، وأبو الحسن الصقلي(ق ٥ هـ) .. وغيرهم.

وأكد الدكتور إبراهيم أنيس[٤٩] أن وصف القدماء للضاد مخالف للضاد التي ننطق بها الآن. فالضاد القديمة – كما أتخيلها– يمكن النطق بها، بأن يبدأ

المرء بالضاد الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية، ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة .

والخلط بين الضاد والظاء مازال مستمرا حتى الآن، قال د.رمضان عبد التواب[٥٠]:

ونحن نرى أثر هذا الخلط بين الضاد والظاء، في بعض البلاد العربية، في أيامنا هذه، فقد سبق أن أوردنا ما حكاه الدكتور أنيس عن نطق العراقيين للضاد نطقا مشابها للظاء. وليس هذا الأمر خاصا بالعراقيين فحسب، بل إن أهل تونس يخلطون في أيامنا هذه بين الضاد والظاء، فينطقونها قريبة من الظاء.

فالضاد القديمة إذن كانت جانبية رخوة، تتكلف من أحد جانبي الفم أو من الشدقين، فلصعوبتها فر منها بعضهم إلى أقرب صوت منها، وهو الظاء. فأصبح الناس لا يعرفون الكلمة هل هي بالضاد أم الظاء، وانعكس هذا على المعاجم، ووصل حتى إلى الكتب التي صنعت خصيصى لهذا الغرض، وكان لابد أن يصفِّي المعجم الوسيط هذه القضية، وألا يتسرب منها شيء إليه.

مثال: فاض وفاظ:

جاء في المعجم الوسيط[٥١]:(فاض)المَاء: كثر حَتَّى سَالَ وَيُقَال فاض النَّهر وفاض الإناء امْتَلَأَ حَتَّى طفح وفاضَ الشَّيْء كثر يُقَال فاض الْخَيْر وفاض صدره بالسر فيضا باح بِهِ.

(فاظ) فلَان فيظا وفيوظا مَاتَ وَيُقَال فاظت نَفسه وروحه.(أفاظه) الله أَمَاتَهُ (الفيظ) الْمَوْت يُقَال حَان فيظه.

إن وجود المادتين اللغويتين ف ي ض، وف ي ظ باستقلال معنى (ف ي ظ) بالموت يجعلنا نراجع المعاجم اللغوية فيما ورد في المادتين.

وقد ورد في تهذيب اللغة للأزهري[٥٢]: قال شمر: سألت البكراوي عنه فقال: الفيض: الموت ههنا، ولم أسمعه من غيره إلا أنه قال: فاضت نفسُه، أي:

نزعه عند خروج روحه.وقال أبو تراب: قال ابن الأعرابي: فاض الرجل وفاظ: إذا مات. وكذلك فاظت نفسه.

وقال أبو الحسن اللحياني: فاضت نفسه الفعل للنفس. وفاض الرجل يفيض، وفاظ يفيظ فيظا وفيوضا.

وفي صحاح الجوهري [٥٣]: وكذلك فاضَتْ نفسه، أي خرجت روحه، عن أبى عبيدة والفراء، قالا: وهى لغة في تميم. وأبو زيد مثله.

وجاء في مشارق الأنوار[٥٤]:(ف ي ظ) قَوْله حَتَّى تفيظ نَفسه أَي تخرج وَأَصله مَا يخرج من فِيهِ من رغوة عِنْد الْمَوْت، وَاخْتلف فِي هَذَا أهل اللُّغَة وَالْعرب، فَمن أهل اللُّغَة من يَقُوله بالظاء وَمِنْهُم من يأباه إِلَّا بالضاد، وَمِنْهُم من يَقُول مَتى ذكرت النَّفس فبالضاد كفيض غَيرهَا، وَمَتى قيل فاظ فلَان وَلم تذكر النَّفس فبالظاء، وَهَذَا قَول أبي عَمْرو بن الْعَلَاء قَالَ الْفراء طَيئ تَقول فاظت نَفسه وَقيس تَقول فاضت نَفسه .

كل هذه الأقوال تؤدي في النهاية إلى ربط فاظ بـ فاض بمعنى الموت، ولا يمكن أن تؤدي إلى قصر معنى (فاض) على المعاني المذكورة في المعجم الوسيط غير الموت، وبخاصة ما ورد في المعاجم المذكورة من أسماء القبائل المذكورة ممن يحتج بلغتها، وهي قيس وتميم (من الذين نقلت عنهم العربية وأُخذ اللسان العربي).بل إن القضية تظهر –في رأيي– قضية الضاد والظاء التي حيرت مستعملي اللغة، لأن معنى (فاض)المَاء: سَالَ وفاض الإناء امْتَلَأَ حَتَّى طفح وفاض صدره بالسر باح بِهِ. كل هذه المعاني لو أتى معها فاضت النفس لكان معناها صعدت إلى بارئها، وجملة فاض صدره بالسر كأن الروح فاضت. إضافة إلى ذلك أننا نستعمل في النصوص الفصيحة فاضت روحه.

مثال آخر: ضلع وظلع

جاء في المعجم الوسيط[٥٥]:

(ضَلَع) اعوج فَصَارَ كالضِّلع، وَضَلَع عَن الْحق مَال وَمِنْه قيل ضلعك مَعَ فلَان أَي ميلك وهواك وَعَلِيهِ جَار واعتدى.

(ظلع)عرج وغمز فِي مَشْيه وَظلعت الْأَرْض بِأَهْلِهَا ضَاقَتْ بهم لكثرتهم وَفِي الْمثل أَيْضا ظالع يَقُود كسيرا يضْرب للضعيف ينصر من هُوَ أَضْعَف مِنْهُ.(الظالع) الْمُتَّهم.

بالنظر إلى معنى (ضلع) فهو يرتبط بالاعوجاج والانحراف والميل، أما (ظلع) فيرتبط بالعرج والضيق والضعف. ومع أن العلاقة بينهما واضحة، حيث العرج يؤدي إلى الاعوجاج والميل في المشي، والضعف والضيق قد يؤدي إلى الانحراف، لكنني لمحت بين معاني الظالع: المتهم، فما الأنسب لمعنى (المتهم) هل الضالع أم الظالع؟ حين أقول: فلان ضالع في كذا.

وقد وضعها المعجم الوسيط مع (ظلع).وقد حدث في هذه الكلمة اضطراب في بعض المعاجم القديمة.فقد ذكر الأزهري في (تهذيب اللغة)[٥٦]: (ظلع): أبو عبيد عن أبي عمرو قال: الظالع: المتهم. قال: ومنه قوله: ظالم الرب ظالع، قلت: هذا بالظاء لا غير. وأما الضالع بالضاد فهو المائل .. ويقال: ضلعك مع فلان أي ميلك معه.

هذا الاضطراب في بعض نصوص علمائنا القدماء هل نسمح له بالانتقال إلى معاجمنا الحديثة، ولذا كان ينبغي النظر في الدلالات وتحديد أسباب اللبس وقصر اللفظ على المعنى الذي يدور فيه اللفظ، فمعنى الاتهام يناسبه (الضالع) بالضاد، لأن الجذر (ض ل ع) يرتبط بالانحراف والاعوجاج، ولكن اضطراب بعض النصوص في المعاجم القديمة أربك عرض المسألة في المعجم الوسيط .فليس معنى اللبس في المعاجم القديمة إمكان السماح بانتقاله إلى المعاجم الحديثة التي تضع المعلومة في إطار البحث اللغوي.

٢- التخلص من التضعيف:

- يظهر استثقال بعض العرب للتضعيف حين نجدهم يتخلصون أحيانا من أحد الحرفين بإبداله صوت لين وهو الياء أو حركة طويلة، وهي الألف. ويظهر هذا في مجموعة اللام والراء والنون، وكذلك يوجد في أمثلة كثيرة في سائر الأصوات.

أولا: مجموعة اللام والراء والنون

إذا كان ما يميز الحركات هو حرية مرور الهواء لأنها اتسعت مخارجها، فإن من الصوامت ما يشبهها، وهي اللام والراء والنون، ولذلك أطلقوا عليها "الأصوات المتوسطة".

ذكر الدكتور كمال بشر[٥٧]أن أصوات الراء واللام والنون تشبه الحركات في أهم خواصها، وهي قوة الوضوح السمعي، فالهواء يخرج حرا طليقا كالحركات تماما، لكنه مع الحركات يخرج من وسط الفم، أما مع الأصوات الثلاثة فحريته تكون بكيفيات مختلفة، فمع اللام من جانبي الفم، ومع النون من الأنف، أما الراء فهو شبيه بالحركات لما يوجد عند النطق به من حرية بسبب الاتصال والانفصال المتكررين بين طرف اللسان ومنطقة اللثة. وقد أُضيف إليها الميم لما فيها من حرية مرور الهواء من الأنف. ولذا أطلق علماء العربية على الأصوات الأربعة "الأصوات المتوسطة".

إن طبيعة هذه الأصوات انعكست على استعمالها في مفردات اللغة، وهذا يفسر ما يقع من إبدال بين الحركات وبينها.

من الأمثلة على ذلك: ذرّ وذرا، ملل وملا

جاء في المعجم الوسيط [٥٨] في ذرّ وذرا:

ذَرّ الشيءَ يذُرّه ذرًّا: نثره وفرّقه.

وذَرَت (ذرا) الريحُ الترابَ ذَروًا وذَريًّا: أطارته وفرقته.

وجاء في المعجم الوسيط[٥٩]في ملل وملا:

(أملَّه)الشَّيْءَ: قَالَه وأملاه فَكتب، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز (فَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) [٦٠]. أما جذر(ملو)، فجاء فيه: (أملاه): وأملى عَلَيْهِ: الْكتابَ قَالَ لَهُ فَكتب عَنهُ.

وكذلك في إبدال النون ألفا، فقد أورد المعجم الوسيط في مادة (ظنَّ)

(تَظنن) .. وَيُقَال فِيهَا (تظنَّى) بإبدال النُّون الثَّالِثَة ألفا كَمَا قَالُوا فِي تقصص تقصى.(٦١)

ورغم أن هذا الإبدال للنون الثالثة، أي أن الكلمة مازال جذرها ظ ن ن، إلا أنه مؤشر على اتجاهات الإبدال في الأصوات، لأننا رأيناه في الجذر اللغوي دحل ودحن ..إلخ.

ثانيا: سائر الأصوات غير ل ر ن:

إن استثقال التضعيف أيضا يظهر في التخلص منه في غير الراء واللام والنون، نجد كتب اللغة تشير إلى هذه النوعية من الإبدال، فاللغة تقدم البديل المخفف إن أردت التخفيف. وقد أشار إلى ذلك المطالع النصرية(٦٢): وتارة تكون مبدلة من أحد طرفى التضعيف ..."تَظنَّى" و"تَقَضَّى" و"تَسَرَّى"و"أَمَلَّى الكتاب" أصلها: " و"تَظَنَّن" و"تَقَضَّض" و"تَسَرَّر و"أَمْلَلْتُ الكتاب، ويجوز أن تقول: "تَسَرَّرْتُ" على الأصل، و"تَسَرَّيْتُ "على الإبدال.. وكذا "تظنيت"و"تَظَنَّنْتُ" ومنها قوله تعالى: (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا)(٦٣)، فالأصل: "دسَّسَها".

من الأمثلة على ذلك التخلص من التضعيف في غير ل ر ن:

مثال أول: دجَّ و دجا:

جاء في المعجم الوسيط (٦٤):(دجَّ)دبَّ و(دجَّ):أسرع وَدجَّ: اللَّيْلُ: أظلم ودجَّ السترَ: أرخاه.

(دجا): تمّ وكمل، وَيُقَال دجا السَّحَاب انْتَشَر، ودجا: انبسط وَدجا اللَّيْل: عَمت ظلمته وألبس كل شَيْء، وَدجا الشَّيْءَ دجوا ستره وغطاه.

مثال ثان: دبَّ ودبى:

وجاء في المعجم الوسيط أيضا(٦٥):(دبَّ)مَشى مشيا رويدا، وَدبَّ الشَّيْءُ فِي الشَّيْء: سرى يُقَال دبّ الشَّرَاب فِي الْجَسَد.

وذكر المعجم الوسيط في الجذر د ب ي أن (دبَى): دبَّ.

فقد وافقت دجَّ دجا، وكأنها مبدلة منها، ووجدنا اشتراك المعاني بين الصورتين، وكذلك الباء الثانية في: دبَّ أصبحت: دبى، وصرح بأن (دبى) معناها: دبَّ، فالمعنى هو هو.

هذه الظاهرة من إبدال أحد حرفي التضعيف حرف لين، وهو الياء، أو حركة طويلة، وهي الألف، منتشرة في اللغة، وذلك للتخفيف. انظر مثلا دبّ و دبا، ودجّ ودجا في المعجم الوسيط، وقد كان من الأفضل تنبيه القارئ ليربط بين المشتركات أو التقاطعات في المواد المعجمية، فيسهل عليه الأمر، وكذلك لتصفية المعجم من التكرار.

ما ذكرناه هو أمثلة مما يمكن إعادة النظر فيه في المعجم العربي الحديث، والباقي ليس قليلا فالمفردات التي تعتمد الصلة فيها على الأسباب الصوتية كثيرة؛ مثل: دعّ ودحّ، وعَمَه وعمِي وغير ذلك.

هذه أمثلة من المعجم الوسيط وتم الاستشهاد عليها من المعاجم القديمة، والنظر في علم الأصوات للتأسيس العلمي لأي معلومة، وهي مؤشرات على ما يمكن الوصول إليه في صناعة المعجم العربي في عصرنا.

ثانيا: التداخل على مستوى الصرف morphology:

الكلمة في اللغة العربية تخضع للنظام الصرفي، وهي عبارة عن شكل أو صورة، ولها معنى، أو قوالب وأوزان لها معان، ويتم وضع الجذور اللغوية التي تحمل المعنى المجرد في القالب الذي يعبر عن المعنى المطلوب. ولابد هنا من معرفة علاقة الصرف – أو التصريف– بالمعاجم، وعلاقة السماع والقياس بالمعاجم.

أولا: الصرف والمعجم:

علم الصرف يدرس بنية الكلام، وهي الكلمة، وكما قال ابن مالك إن علم الصرف أو التصريف[٦٦]علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة

وصحة وإعلال وشبه ذلك. ومتعلقه من الكلم: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ولها الأصالة فيه. وما ليس بعضه زائدا يسمى مجردا.. إلخ.

فالكلمة بكل أنواعها سواءً الأفعال أو الأسماء لها قوالب، ومكان القوالب أو المعايير في علم الصرف. فبناء الكلمة العربية له قواعد وقوانين للقياس عليها، فالفعل له أوزانه والاسم كذلك له أوزانه، وهذه القواعد أو الضوابط أتت من اطراد الأمثلة، فما خرج عن القاعدة مما هو مسموع عن العرب المُحتَجّ بكلامهم، فهو استثناء لا يقاس عليه.

وفي هذا ذكر ابن جني(٦٧): إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم.

فمفردات اللغة قسمان، قسم أتى على القياس، وضوابطه في كتب الصرف، وآخر مسموع خارج عن القياس الذي استنبطه اللغويون كما ورد في الفعل استحوذ.

ثانيا: القياس والمعجم:

المعايير أو الضوابط التي نقيس عليها مكانها كتب الصرف، ولذلك ليس مطلوبا من المعجم أن ينص على ما هو قياسي، فالقارئ يعرف القاعدة الصرفية فيمكنه معرفة مثلا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، وأوزان المصادر من الصيغ المزيدة ..إلخ

ففي الأفعال والأسماء، هناك ما هو قياسي فالمعجم لا يذكره، وإلا تضخم حجم المعجم، وهناك ما هو سماعي، وهذا هو اهتمام المعجم .

والأفعال لها أزمنتها، ولها صيغها التي لها دلالة، ففي الأفعال يذكر المعجم الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة، ففي المجردة الثلاثية نظرا لأنها

سماعية، فيذكر الأفعال الماضية مع المضارع بأبوابها، وكذلك المصادر من الثلاثي، فقد كان من الصعب وضع ضوابط في كتب الصرف لأوزان الماضي مع المضارع والمصادر فيها، وقد درس علماء الصرف أبواب الثلاثي فوجدوه أتى على ستة أوزان أو أبواب. أما الأفعال المزيدة فيذكر الصيغ التي وردت منها في الماضي، وماعدا ذلك فقياسي له ضوابطه سواء المضارع أو المصادر.

وفي هذه النقطة قد ينص المعجم على بعض الأمور القياسية نظرا لوجود صورتين للمصدر مثلا، واللغة أحيانا تقتصر على إحداهما، فالمصدر من فَعَّل قد يأتي تفعيلا وتَفْعِلة، وقد تأتي صورة واحدة.

والأسماء لها أوزانها ومعانيها الصرفية أيضا، فالمشتقات منها غالبا لا ينص عليها المعجم إلا ما يكون منها مُحدَّد الصورة أو متعدد الصور، ولابد أن يحدد المعجمُ الصورَ التي وردت فيها، ذلك مثل الصفات المشبهة وصيغ المبالغة وصيغة فعيل بمعنى فاعل أو مفعول أو المبالغة..إلخ. أما الأسماء الجامدة فمذكورة في موادها المعجمية.

أما المشتقات المحددة الصورة: فمثل تحديد الصيغة التي وردت عليها الصفة المشبهة، هل هي: فَعيل أم فَعْل أم فَعَل أم غير ذلك؟

وأما المشتقات المتعددة الصور:

فمثل أن يذكر المعجم هل ورد تفعيل وتَفعِلة ؛مصدران لـ "فَعَّل"أم ورد أحدهما فقط ؟

وهل ورد مُفاعلة وفِعال؛ مصدران لـ"فاعل" أم ورد أحدهما فقط؟

وهنا في المشتقات نقطة هامة، وهي متعلقة ب:

هل وجود قواعد أو ضوابط معناه إمكان القياس عليها؟

ليس كل ما له معيار يقاس عليه، وفائدة المعيار هنا هو دلالة المعيار أو القالب، فالصفة المشبهة لها قوالب لكن لا يمكن القياس عليها.

قال ابن كمال باشا [٦٨]:ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع أشار إلى الأمثلة المسموعة بقوله: وتجيء الصفة المشبهة "على هذه الأبنية" أى تجيء على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين "نحو فَرِق" وعلى وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: "شكس"...إلخ.

فالمعجم يذكر مثل ذلك ليحدد المفردات التي وردت من هذه المادة من نوع الصفة المشبهة، وليس للقياس عليها.

إذًا فمما يُطالب المعجم بذكره من أنواع الكلمات ما يلي: .

١- القياسي الذي وردت له أكثر من صورة للصيغة مثل مصدر فاعل (فِعال ومُفاعلة)

٢- السماعي الذي له ضوابط وأوزان، ونقف عند مسموعه عن العرب، مثل ما ورد من الصفات المشبهة.

فالضوابط أو قواعد القياس للبنية العربية موجودة في كتب الصرف أو التصريف، أما المسموع عن العرب فمكانه المعاجم، وكذلك ما يمكن أن يحدث فيه لبس رغم قياسيته، أو ما هو له معيار، ولكن لا نقيس عليه؛ لأنه وقف عند ما سُمع .

والمفردات في المعجم الوسيط لها نظام منضبط نص عليه المعجم في المقدمة، فالمفردات مرتبةٌ مداخلُها، فقد بدأ بالأفعال، ثم الأسماء، وقد بدأ بالأفعال الثلاثية (هي سماعية)، وذكر الأبواب المتعددة منها-إن وجدت-والصفات كالصفات المشبهة وصيغ المبالغة ثم الصيغ المزيدة الواردة للفعل، والمشتقات المتعددة الصور إن وجدت، وكذلك المصادر إن اختلفت أشكالها، ثم يذكر الأسماء الجامدة أو المعاني الفنية للمصطلحات أو ما أقره المجمع أو الألفاظ المولدة أو المعرَّبة أو الدخيلة ...إلخ مما هو منصوص عليه في المقدمة، وقد

استعمل الرموز لاختصارات ذكرها أيضا في المقدمة.

ولكن الأمور لا تخلو من ملاحظات بالنظر فيها نصل بالأمور من حسنة إلى حسنى، والعلم مستمر في تقدمه، ولابد من الأخذ به تيسيرا وتكميلا.

أولا: الأفعال الثلاثية:

١- باب الماضي من المدغم.

ذكر المعجم الوسيط منهجه في مقدمته، وهو منهج واضح، فسيبدأ بالفعل الثلاثي المجرد، ورتب أبوابه الستة؛ فسيبدأ بباب نَصَر، ثم ضَرَب، ثم فَتَح، ثم عَلِم، ثم شَرُف، ثم حَسِب.

وقد التزم المعجم بهذا الترتيب، ولكن وجدناه في باب المضعف أحيانا يذكر بابه، وقد يترك الفعل دون فك التضعيف أو ذِكر بابه.

فمثلا: حَيِي يحيا حياة، فك التضعيف وكسر عين الفعل في الماضي.

أما الفعل **مَرَّ والفعل مَزَّ**(٦٩): **فجاء فيهما**

الفعل مَرَّ له بابان؛ الأول: مرَّ يَمُرُّ بمعنى مضى وجاز،

والآخر: مَرَّ يَمَرُّ بمعنى صار مُرًّا.

فالفعل الماضي "مرَّ" في الباب الأول لا يعرف حركة عينه إلا الخبير باللغة، وكذلك الباب الآخر.

فباب الأول: فعَل يفعُل، لأنه متعد بنفسه (مر فلانا وبه)، والآخر فعِل يفعَل، لأنه لازم، وهذا باب يكثر أن تأتي منه الصفة المشبهة (مُرٌّ).

والفعل: مَزَّ له بابان أيضا، وترك المعجم الفعل الماضي مدغما كذلك، ولم يوضح بابيه في الماضي: مَزَّ يَمُزُّ، ومَزَّ يَمَزُّ.

والفعل: شَدّ، ذكره هكذا: شَدّ الشيءُ يَشِدُّ (٧٠).فهل لو فككت الماضي سيكون شَدَد أو شَدِد؟

وفي الفعل: ضَرَّ، ذكر المعجم أن: ضَرَّه وبه يَضُرّه [٧١]: ولم يفك عين الماضي، هل هي بالفتح أم بالضم ؟

وفي الفعل: ظنَّ، ذكر المعجم أن: ظَنَّ الشيءَ يَظُنّ [٧٢]بضم العين في المضارع، ولم ينص هل الماضي بفتح العين أم بضمها؟

إن الخبير باللغة العربية يعرف الباب في الماضي، ولكن لابد أن يكون المعجم واضحا في كل أموره، فباب الفعل يؤثر في كثير من الأمور أو يترتب عليه تعاملات لغوية أخرى مثل الإسناد إلى الضمائر أو صياغة الفعل الأمر. وإن نظرة عامة في تعامل المعجم الوسيط مع باب الماضي المضعف العين واللام، يجد المطرد فيه هو تركه مدغما إلا ما ندر مثل: "حيِي" الفعل الذي بدأنا بها.

ثانيا: الأفعال المزيدة:

لقد ذكر المعجم الوسيط في المقدمة ترتيب الصيغ في الثلاثي المزيد بحرف: أفعل ثم فاعل ثم فعَّل.

النقطة الأولى: صيغة أفعل وفاعَلَ من مزيد الثلاثي:

الصيغتان قياسيتان بمعنى أن المضارع منهما والمصدر قياسيان، فالمضارع بضم حرف المضارعة وكسر العين: يُفعِل ويُفاعِل . والمصدر من أفعل: إفعالا، ومن فاعل: مُفاعلة وفِعالا.

ونظرا لأن أفعل مصدره واحد (إفعال) قياسي، فإن المعجم الوسيط لا يذكره، أما فاعَلَ فله مصدران قد يأتيان، وقد يأتي أحدهما ولا يأتي الآخر، لذا فقد ألزم المعجم نفسه بذكر مصدره أو مصدريه دون نص على ذلك في مقدمته. وإنما يبدو أنه رآها ضرورية، وهذا مما يُحسب للمعجم.

ولكن في الصيغتين توجد مشكلة لو كانت فاء الفعل همزة، فلو كان الفعل: أنِس، وأتينا بـ (أفعل) لالتقت همزتان، وهو سياق صوتي مستثقل، وبالتالي بدلا

من أأنس، تتحول الهمزة الثانية حركة طويلة من جنس الحركة السابقة فتصبح (آنس). وهذه الصورة نفسها هي: فاعَل من أنس فهي: آنس. مما يُحدث لبسا بين أفعل وفاعل.

لذلك فقد قام المعجم الوسيط زيادة في التوضيح بذكر المضارع من: أفعل وفاعل أو اسم الفاعل منهما للتمييز بينهما، وذلك إذا كان الفعل فاؤه همزة. ودون أن ينص المعجم على هذا في المقدمة، فكان تصرفا إيجابيا تجاه هذه المشكلة التي تؤدي إلى تداخل الصيغتين.

فإذا وردت صيغة واحدة فليست هناك مشكلة، ولكن المعجم مع ذلك ينص على المصدر لوجود التقاء همزتين في (أفعل)، ووجود صيغتين للمصدر قد تأتيان وقد تأتي إحداهما، مثلا[٧٣]:(آخى): فلانا مؤاخاة وإخاء.

وفي مادة (أ ذ ن) جاء فيه [٧٤]: (آذن) العشبُ إيذانا .

ففي الجذر (أ خ و) لم يأتِ منه (أفعل) .وفي الجذر (أ ذ ن) ورد (أفعل) ولم يأت (فاعل).

أما عندما ترد الصيغتان فالمعجم ينص على ذلك.

مثلا: (آجره) إيجارا .و(آجره) مؤاجرة. [٧٥]

ورغم هذا الحرص من المعجم فتجد في هاتين الصيغتين من المهموز الفاء إما الخلط أو النسيان .، وسنذكر أمثلة.

مثال: آنس

تجد خلطًا بين مصدري الصيغتين (أفعل، وفاعل).

ففي الفعل: آنس، يقول المعجم الوسيط: [٧٦]

(آنس) فلانا: إيناسا ومؤانسة .فهو مؤنس، وأنيس، ومؤانس.

والنظر إلى المصدرين المذكورين (إيناسا ومؤانسة)، واسم الفاعلين

(مؤنس، ومؤانس)، نرى الخلط بين الصيغتين.

ف: آنس صيغة أفعل: مصدرها إيناس ،واسم الفاعل هو مُؤنِس .

في حين: آنس صيغة: فاعل مصدرها: مؤانسة، واسم الفاعل مؤانِس.

مثال آخر: آسى:

وخلط أيضا في الفعل: آسى، فقد ذكر المعجم الوسيط [٧٧]

(آسى): يؤاسيه، ويواسيه، إيساء .

(آسي) بينهما: يؤاسي، ويواسي، مؤاساة ومواساة.

خلط هنا المعجم الوسيط بين الصيغتين، ف(آسى) الأولى وزن أفعل، فذكر مصدرها: إيساء.

ولكن مضارعها ليس: يؤاسي بالهمز أو بالتليين، بل هو: يؤسي أو بالتليين يوسي.

والصيغة الأخرى(فاعل) صحيحة، فقد ذكر مضارعها بالهمز(يؤاسي)، وبالتليين للهمزة (يواسي)، وذكر الصورة التي وردت للمصدر وهي: مُفاعلة بالهمز وبالتليين. ولم ترد الصورة الأخرى القياسية فِعال .

مثال آخر: آلف:

والفعل: (آلف) الجمعُ .إيلافا: صار ألفا، و(آلف):عامله أو شارطه على ألف. مؤالفة.

فهنا ذكر (إيلاف) وهي المصدر القياسي لـ(أفعل)، ووضع (مؤالفة) مصدرا آخر للوزن (أفعل)، وهذا خلط بين صيغتي الفعل. مع أنه في مقدمة المعجم فصل بين: أفعل وفاعل.

مثال آخر: آتى:

المعجم قد يصاب بالنسيان فيترك إحدى الصيغتين، ولا أدري إن كان

يعتمد المعجم على الذاكرة وحدها أو يعتمد على بعض المعاجم التراثية، وليس معظم المعاجم .

مثلا: الفعل (آتى)[٧٨]: فلانا الشيءَ: أتى به إليه ...وفي التنزيل العزيز (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ).

ذكر المعجم صيغة (آتى) ولم يذكر مصدرها (إيتاء).ولا المضارع منها أو ما يشير إلى وزنها إلا ما يمكن أن تفهمه من وضعها بين صيغة الفعل الثلاثي المجرد وصيغة (فَعَّل)، فتستنتج أنها (أفعل).

ولم يذكر أيضا صيغة فاعَلَ منها، فالمعاجم العربية التراثية التي هي مصدر المادة المعجمية أساسا ذكرت ما يلي:

ورد في معجم العين [٧٩]والإيتاء: الإعطاءُ. .. والمُؤاتاةُ: حُسنُ المُطاوَعة.

وذكر العين أيضا [٨٠]وتقول: آتَيْتُ فلاناً على أمره مُؤاتاةً، ولا تقول: واتَيْتُه إلاّ في لغةٍ قبيحة لليَمَن، وأهل اليَمَن يقولون: واتَيتُ وواسَيْتُ وواكَلْتُ ونحوُ ذلك، ووامَرْتُ من أمَرْتُ، وإنّما يجعلونَها واواً على تخفيف الهمزة في يُؤاكل ويُؤامِرُ ونحوِ ذلك.

وفي صحاح العربية [٨١]: وتقول: آتيته على ذلك الأمر مواتاة، إذا وافقتَه وطاوعته. والعامَة تقول: واتَيْتُهُ. وآتاه إيتاء، أي أعطاه. وآتاهُ أيضاً، أي أتى به.

وفي الجمهرة [٨٢]

وآتيتُه أوتيه إيتَاء، فِي معنى أعطيتُه. وواتيتُه مواتاةً ووِتاءً، إذا طاوعتَه.

ويقال [٨٣]: آتيتُ فلاناً على أمره مؤاتاة، ولا تقل واتيته إلا في لغة لأهل اليمن قبيحة.

والغريب أن المعجم الوسيط [٨٤] الذي ترك صيغة (فاعَلَ) من (أ ت ي)، وتجاهل مصدرها المؤاتاة أو المواتاة، قد ذكر الصيغة في مادة الواو(و ت ي)، ولم يذكرها في موضعها الأصلي.(واتاه)على الْأَمر مواتاة ووِتاءً طاوعه (لُغَة فِي

الْهَمْز).بالرغم من وصفها في المعاجم بأنها لهجة يمنية قبيحة.

يمكن بناء على ما ورد في صيغة: أفعل وفاعل (من أ ت ي) في المعاجم التراثية وموازنته بما أورده المعجم الوسيط أن نقرر الآتي:

- المعجم الوسيط ذكر صيغة واحدة من (آتى):أفعل، ولم يذكر المصدر منها: إيتاء ولا المضارع لكي نحددها.
- ولم يذكر صيغة (فاعَلَ) بهمز الفاء التي مصدرها مؤاتاة .
- وجعل موضع (المواتاة)، بإبدال الهمزة واو، في جذر (و ت ي)مع نص المعاجم على أنها لهجة يمنية، ونص الوسيط على أنها لغة في الهمز.
- نصت بعض المعاجم –كما سبق– على أن (واتى) لهجة قبيحة.

لقد كان من المنتظر أن ينتبه المعجم الوسيط إلى مشكلات الهمزة في العربية، وأن ذلك ينعكس على لهجات بأكملها، فأهل الحجاز لا يهمزون إلا مضطرين، والعربية الفصحى حذفت الهمزة من صيغة بأكملها من مضارع (أفعل)، وغير ذلك مما يظهر لكل قارئ في تراث العربية.

وقد كان المتوقع أن يستفيد المعجم الوسيط من تجربة الخليل بن أحمد في استقصاء الممكن من المفردات من خلال جذور العربية، فيستحضر الصيغة وما يخرج منها من أفعال ومصادر، وينص على المستعمل ويترك المهمل.

النقطة الثانية: صيغة فَعَّل من مزيد الثلاثي:

إن مصدر (فَعَّل)بتشديد العين، هو(تفعيل) إذا كان الفعل صحيح اللام، وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن (تَفْعِلة) بحذف ياء التفعيل وتعويضها بتاء في الآخر، كـ(زكَّى) تزكية، وندر مجيئ الصحيح على تَفعِلة، كـ(جرَّب) تجربة[٨٥].

لدينا إذن صورتان للمصدر، ومع ما نعرفه من سلوك المعجم الوسيط الذي لم ينص عليه في منهجه في المقدمة، فالمعجم رغم قياسية ما يأتي من هذه الصيغة، فالمعجم ينص على ما ورد منهما.

ما ورد في المعجم الوسيط [٨٦]جَرَّب: تجريبا وتَجرِبة. وذكَر في (وطَّأ):

الموضعَ وغيره توطئة. ولم يذكر مصدر: جرَّح و جرَّد وجرَّع ،هل هذا معناه أنه يذكر صورتي المصدر لو وُجدتا، ولا يذكر المصدر إذا اقتصر على الصيغة القياسية الأساسية (تفعيل).

هل اطَّرد هذا السلوك في تعامل المعجم مع مصدر: فَعَّل ؟

في الفعل (ذكَّر) [٨٧]لم يذكر المعجم المصدر القياسي (تَذكرة) في موضعه، بل ذكره مع الأسماء الجامدة آخر المادة. وهذا هو سلوك المعجم في التعامل مع مصدر الفعل ذَكَّر.

(ذكَّر) السَّيْفَ والفأسَ وَنَحْوهمَا ..و(ذكَّر) فُلَانًا الشَّيْءَ وَبِه أذكَرَهُ.

ثم وضع المعجم الوسيط بين الأسماء الجامدة كلمة: (التَّذْكِرَة) مَا تستذكر بِهِ الْحَاجة .. وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز {كلا إِنَّهَا تذكرة فَمن شَاءَ ذكره} و(التذكرة) بطاقة يثبت فِيهَا أجر الرّكُوب فِي السكَك الحديدية وَمَا جرى مجْرَاهَا (ج) تَذَاكر (محدثة). [٨٨]

والمعجم الوسيط هنا جانبه الصواب في الآتي:

- عدم ذكر المصدر القياسي في موضعه الصحيح .
- الخلط بين صيغة وإحدى مفردات اللغة، فـ (تذكرة) صيغة قياسية؛ مصدر لـ (فَعَّل)، والمفردة الأخرى (التذكرة) هذه اسم لبطاقة الأجرة، وهي محدثة.
- الخلط بين كلمة واردة في القرآن الكريم، فهي لها مكانتها في الفصحى، وكلمة محدثة أقرها المجمع. التذكرة (المصدر)و(التذكرة) بطاقة الركوب.

وقد فسر ابن يعيش وجود هذه الصيغة:(تَفْعِلة) مقارنة بالصيغة الأخرى للمصدر(تفعيل)، قال:

ونظرا لأن معتلّ اللام من فعَّل ؛ ألزموه "تَفْعِلَةَ"، ولم يأتوا بالمصدر الآخر، لئلّا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرةٌ، فيُحتمل ثقلٌ، وعنه مندوحةٌ إلى المصدر الآخر، وذلك قولك: " تَعْزِيَة"، وتَغْذِيَة".. الأصل "تَعْزِيًّا"، و"تَغْذِيًّا"، فحذفت ياءٌ

من المشدّدة، ودخلت التاء عوضًا من المحذوف[٨٩] .

وفي الفعل (زكَّى) لم يذكر المعجم الوسيط المصدر (تزكية)إلا عَرَضا. جاء فيه: (زكَّى) الشَّيْء أزكاه وَأَصْلحهُ وطهره وَنَفسه مدحها...وَيُقَال أَيْضا زكى الشُّهُود عدلهم وَمِنْه تَزْكِيَة المرشح لعمل مَا[٩٠].

فالمصدر: تزكية لم يوضع مكانه، بل ذكره المعجم لأن الكلام أتى به عرضا في المثال الذي ذكره.

وفي الفعل (سَوَّى) سكت المعجم عن المصدر (تسوية)، جاء فيه [٩١]: (سَوَّى) الشَّيْء قوَّمه وعدله وَجعله سويا .ولم يذكر (تسوية) لا في موضعها ولا في آخر المادة س و ي، رغم شهرتها.

كذلك في (عَرَّى) و(عَزَّى) وأغلب صيغة (فعَّل)من معتل اللام.

جاء في (عَرَّى): الْقَمِيصَ أَو الْكوزَ جعل لَهُ عُرى وَعَرَّى الشَّيْءَ أهمله[٩٢].

وجاء في (عَزَّى): (عزَّاهُ) صبَّره. [٩٣]

فالمعجم سكت عن ذكر تعرية ولا تعزية رغم استعمالهما الشائع على مستوى الفصحى.

النقطة الثالثة: استفعل ومصدره المزيد من الثلاثي:

إن الوزن (استفعل) فيه أمران سيدور حولهما النقاش؛

- **الأمر الأول هو الإعلال والتصحيح لعينه إذا كانت العين واوا أو ياءً،**
- **الأمر الثاني هو مصدر استفعل إذا كانت عينه واوا أو ياء.**

أما الأمر الأول وهو الإعلال أو التصحيح لعينه إذا كانت العين واوا أو ياءً:

إن أكثر أمثلة (استفعل) من المعتل العين تكون مُعَلَّة، مثل: استقام واستعاد واستعاذ، وهذا أتى وفق القياس ؛فعندما يتحرك حرف العلة إذا كان

(الواو) مثلا الذي هو عين الفعل، ويسبقه صحيح ساكن، فتُنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُقلب الواو ألفا، لانفتاح ما قبلها. ولكن وردت صورة الفعل مصححة الواو غير معلة.

وفيها قال ابن جني [٩٤]: واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم.

هذا النص يثير سؤالا عن احتمال وجود: استحاذ بوصفها من المفردات التي يمكن أن تكون موجودة بجوار استحوذ، وإن كانت (استحوذ) هي المسموعة عن العرب، أو على الأقل لابد من بحث رؤية المعاجم التراثية لهذا الأمر.

ولذا بحثت فوجدت عدة وجهات نظر عند اللغويين وبخاصة في المعاجم، وهي كالتالي:

الرأي الأول: ممنوع استعمال أو ذكر (استحاذ)، فتصحيح استحوذ للدلالة على الأصل. وهذا عليه أكثر العلماء.

أكثر العلماء عند الكلام عن (استحوذ) منعوا (استحاذ)، لأن وجود (استحوذ) له علة، وهي حفظ الأصول فاللغة تنبه على الأصل بهذه الاستعمالات، كي نعرف أن مثل استقام لها أصل ولم تأتِ على هذا الأصل. من هؤلاء سيبويه فهو من الذين عدوا هذا الفعل (استحوذ)علامة أو دليل على الأصل لابد من لزومه، قال: [٩٥]

حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقا للعلامة..وليس مزيَدٌ ومكوَزة بأشد من لزومهم استحوذ وأغيلت.

وكذلك قال ابن جني [٩٦]: فجرى هذا في حفظ الأصول ...والتنبيه عليها، مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو: استحوذ.

ذكر ابن جني أيضا [٩٧]: ومن ذلك ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه نحو استحوذ.

ومنهم المبرد: [٩٨] وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب فمن ذلك {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} .

وذكر ابن سيده [٩٩]أن ابْن جني قَالَ: امْتَنعُوا من اسْتِعْمَال استحوذ مُعْتَلًّا، وَإِن كَانَ الْقيَاس دَاعيا إِلَى ذَلِك مُؤذنًا بِهِ، لَكِن عَارض فِيهِ إِجْمَاعهم على إِخْرَاجه مصححا ليَكُون دَلِيلا على أصُول مَا غُيِّر من نَحوه، كاستقام واستعان.

وفي همع الهوامع [١٠٠]: وَالأَصَح وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهٍ مَنعه ... لِأَنَّهُ رُجُوع إِلَى أصل مَتْرُوك فَهُوَ كتصحيح مثل استحوذ.

إذن يمنع العلماء الكبار استعمال أو ذِكر (استحاذ)، ومنهم سيبويه وابن جني والمبرد وابن سيده وغيرهم.

الرأي الثاني: إمكان ذِكر (استحاذ) بجوار استحوذ، فقد تكون مستعملة على القياس.

بعض ما ذكرته الكتب لا يمنع من ذكر (استحاذ) لأنها، في رأي هذه المجموعة، موجودة عند من يُعِلَّ الصيغ الأخرى من ح و ذ، وهذا ذكره الأزهري في معجمه [١٠١] وقال النحويون: استحوذ خرج على أصله، فمن قال حاذ يحوذ، لم يقل إلا استحاذ، ومن قال أحوذ فأخرجه على الأصل قال استحوذ.

وذكره الزبيدي في تاج العروس [١٠٢]: وقال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل. تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم.

وجاء في شرح التصريح ما يشير إلى أن(استحاذ) قد تكون موجودة لهجة

أخرى للفصحى (استحوذ)، كما استعمل الناس (القصوى) لغة للحجازيين، وكانت تميم تستعمل (القصيا) على القياس: [١٠٣]وأما قول الحجازيين": المسافة "القصوى"، بالتصحيح "فشاذ قياسًا، فصيح استعمالا، نبه به على الأصل"، وهو الواو، "كما" نبه على الأصل "في" الفعل نحو: "استحوذ..والقياس: "استحاذ، بالإعلال، ولكنه تُرك تنبيها على الأصل، وبنو تميم يقولون: "القصيا"، بالإعلال على القياس.

الرأي الثالث: إمكان استعمال (استحاذ) وإن لم تكن مسموعة.

وذكر الرضي الإستراباذي (٦٨٦هـ) رأيا نسبه إلى سيبويه: [١٠٤]قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعلة أيضا على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا مانع من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل.

هذه هي الآراء المذكورة في المعاجم أو كتب اللغة ككتاب سيبويه، أو المقتضب أو الخصائص أو المعاجم كتهذيب اللغة للأزهري أو تاج العروس، فهل هذا الرأي من اللغويين يقتضي أن نذكر هذه الأفعال مُعَلَّة أم نكتفي بالمسموع فيها مثل: استحوذ؟ ألا تستحق أن يُنظر فيها من جانب هيئة المعجم الوسيط؛ كي تقرر وفقا لهذه الآراء كيف سيتم التعامل مع مثل هذه الحالات، أما أن يذكر المعجم الوسيط (استحوذ) فقط، فأظنه لا يكفي لأن منهج المجمع هو التيسير والإجازة لمعظم ما يُعرض .

والأمر الثاني هو مصدر استفعل إذا كانت عينه واوا أو ياء.

هذه الصيغة (استفعل) مصدرها قياسي هو (استفعال)، ف(استخدم) مصدره: استخداما، إلا إذا كان معتل العين في مثل (استقام)، فمصدره (استقامة). فالمصدر له صورتان: اسْتِفعال مع صحيح العين، ومع معتل العين صورة أخرى

بها حذف وتعويض بالتاء، وتمت زنتها إما (استِفْعَلَة) أو (استِفالة).

جاء في ضياء السالك: [١٠٥]وفي تعويض التاء؛ فوزن استقامة عند سيبويه، "استِفْعَلة"، وعند الأخفش "اسْتِفالة"، وجاء بالتصحيح نحو: استحوذ استحواذًا.

إذن لدينا في مصدر معتل العين من (استفعل): صورة مُعَلَّة (استقامة)، وأخرى مصححة(استحواذ)، والمعلة لها وزنان (استِفْعَلَة) أو (استِفالة).

ماذا صنع معهما المعجم الوسيط ؟

ذكر المعجم الوسيط (استحوذ) ومعناه، واستشهد بالآية .ولم ينوه إلى المصدر ولو بإشارة في الهامش. وكان المتوقع أن يميز الفعل بذكر مصدره؛ حيث التعامل معه في اللغة كان خاصا.

وكذلك لو نظرنا في (استقام) لم يذكر المصدر (استقامة) في مادة (ق و م) كلها. ولوقسنا صنيعه مع (أفعل) مثل (أقام) لأنه يعامل معاملته، فمصدره (إقامة) سكت أيضا عن ذكره.

فالوزنان: أفعل واستفعل من مزيد الثلاثي، ولمصدريهما صورتان، واحدة مع الصحيح والأخرى مع معتل العين، وقد سكت المعجم الوسيط عنهما. وهذا ضد بعض المعايير التي وضعت لصناعة المعجم الحديث، فقد ذكر د.أحمد مختار عمر [١٠٦]: أن الأهم أن يراعي المعجمي في كتابة مادته الوضوح الشديد وسهولة الفهم، وأن يضع مستعمل المعجم نصب عينيه وهو يؤلف مداخله.

فهل لو قلنا عن ترك مصادر مثل إقامة واستقامة واستحواذ، إنه يمثل نقصًا في وضوح المادة في المعجم .هل نكون غير منصِفين للجهد المبذول في المعجم؟ أو نفرط في حَقّ مستعمل المعجم في إثبات هذه المفردات المستعملة بكثرة.

فكلمات مثل: استقامة، وإقامة، واستحواذ مما يكثر استعماله، وهي من

مستوى العربية الفصحى، وليس مقبولا أن يسكت المعجم عنها. ألا يقاس هذا على نص المعجم على كثير من مصدري (فاعَلَ)، مع كونه قياسيا، لكن الجمهور لا يعرف الذي ورد منهما. وهذا يشبه إلى حد بعيد السماعي الذي نقف عند مسموعه عن العرب، مثل ما سبق أن ذكرنا الصفات المشبهة، التي قلنا عنها: السماعي الذي له ضوابط وأوزان.

وإن مصادر مثل هذه (استعانة واستقامة واستحواذ) لا يمكن للجمهور أن يصل إليها بدون المعجم، الأمر الذي يحتم على المعجم وضعها في مكانها في مواضعها الصحيحة من الأفعال.

الخلاصة:

بعد هذه الدراسة للمادة اللغوية في المعجم الوسيط؛ لمعرفة أسباب التداخل، يمكن استخلاص أهم الأفكار، وهي:

١- دراسة المفردات العربية لابد ألّا يُكتفى فيها بالمادة الموجودة في المعاجم القديمة، وإنما يتم ذلك باستيفاء مصادر الثروة اللفظية في إطار اتجاهات أربعة بدأت مع الحركة المعجمية، وهي كتب الفروق اللغوية وكتب التنقية اللغوية واللهجات العربية وخصائص العربية، فانتزاع المفردات من دراساتها والاكتفاء بتنظيم المادة الموجودة في المعاجم القديمة نقص في معرفة الجوانب المكملة لهذه المفردات، فقد يكون هذا من أسباب وقوع اللبس أو التداخل فيما بينها.

٢- ففي الاتجاه الأول، وهو الفروق اللغوية ضرورة لتحقيق الوضوح والدقة في المعجم، مثاله (الهوَّة) و(النُّقرة)، وضح أبو هلال العسكري الفارق بينهما، ولم يذكر المعجم الوسيط الفارق بينهما، فهو لم يستفد من التدقيق الدلالي عند علماء الفروق.

وفي الاتجاه الثاني كتب التنقية اللغوية ذكرت مثلا (الميزاب) بغير راء،

واستعمل المعجم الوسيط: مرزاب بالراء، وميزاب، دون تحقق.

وفي التنقية اللغوية ما يُنبه على تسرب اللهجات إلى الفصحى، فالفعل (أراق) في لهجة بعض العرب (هراق)، بإبدال الهمزة هاء، وقد وضعه المعجم الوسيط في جذر(هـ ر ق)، رغم عدم وجود هذا الجذر أصلا، وبالتالي الفعل (هرق) لا وجود له.

وفي معرفة خصائص العربية، مثل السماع والقياس، ما يجعل المعجم يتمكن من التعامل مع مثل (استحوذ) والحرص على تتبع تصحيحه ووضعه الفريد، وهو مالم يحدث في المعجم الوسيط. وكذلك من خصائص البنية العربية أن الصيغة قد يكون لها أكثر من معنى، ف(فاعَلَ) قد تعني المشاركة ومعنى (فعَلَ)و(فَعَّل)، فإذا اقتصر المعجم على بعض المعاني ولم يذكر أخرى، فهذا نقص كان ينبغي إكماله من خصائص اللغة.

٣- يأتي التداخل بين المفردات من الجوانب الصوتية أو الصرفية. وإن تحديد المظان التي قد يأتي من قِبلها التداخل أمر في غاية الأهمية؛ لأن ذلك يحيط أسبابَها فيحد منها، وذلك بدراسة المفردات صوتيا وصرفيا قبل إدراجها في المعجم.

أولا: تأثير الأصوات، فمن الأسباب المؤدية إلى التداخل المعجمي:

أ- وجود علاقة مخرجية بين الأصوات، فأصوات مثل ل ر ن يتم التبادل بينها في بعض المفردات وبنفس المعنى، مثلا: (دحل ودحن)، و(هتل وهتن)، و(خلق وخرق) و(مرط وملط).فلابد من بحث العلاقات الصوتية بين المفردات لإزالة أي تداخل.

ب-الاستثقال: وقد يظهر تأثير الأصوات في صورة استثقال نطق بعضها، مثل الضاد القديمة التي حوَّلها بعضهم إلى ظاء، فأصبح هناك تداخل بين الكلمات بالضاد والظاء، فانعكس ذلك على المعجم. نراه في مثل (فاض وفاظ) و(ضلع وظلع)، وكُتب التراث التي عالجت الخلط بين الضاد والظاء لابد من الاستعانة

بها لفَضِّ النزاع بين أزواج متداخلة من المفردات، الخلاف بينها هو وجود الضاد في كلمة والظاء في الأخرى.

ويظهر أثر الاستثقال كذلك في الجذور المضَعّفة (العين واللام من جنس واحد)، فتجد الأفعال بالشكلين(ذرّ، ذرا) و(ملل، ملا) و(دجّ، دجا) و(دبّ، دبى) مستعملة بنفس المعاني.

كل هذه المؤشرات تجعل من الضروري إعادة النظر في المادة المعجمية لتصفيتها من الحشو والتكرار الناتج عن مفردات أصلية حدث لها إبدال لأحد أصواتها بسبب العلاقات المخرجية أو الاستثقال، فأصبحت مفردات أخرى، ولكنها احتفظت بالدلالة نفسها، ومن هنا كان الاحتياج إلى دراسات دقيقة للمفردات ومعانيها بمراجعة الدراسات العربية التي أحاطت بهذه المفردات، والوصول إلى نتائج حاسمة للمفردات الأصلية من المتحولة.

ثانيا: تأثير الصرف:

من أسباب التداخل في المعجم التي يكون أساسها صرفيا، أن المعجم مُطالب بذكر مفردات قياسية يمكن النظر إليها على أنها من قبيل الحشو، مع كونها ضرورية، وذكر مفردات متعددة الصور لها قواعد أو معايير مسموعة عن العرب، ولكن لا يقاس عليها.

فمما يجب النص عليه من الصيغ القياسية مثلا وجود صورتين للمصادر غير الثلاثية، فربما تأتيان أو تأتي إحداهما، ومما يكون له معايير وقواعد لا يقاس عليها، لأن تعدد صوره تقتضي تحديد الصورة التي وردت منها في الجذر المعين، وهذا يكون في الصفات المشبهة.

ويظهر التداخل أو الاضطراب في الصرف في مادة المعجم الوسيط في الموضوعات الآتية:

١- أبواب الأفعال الثلاثية.

٢- مشتقات الأفعال المزيدة، مثل مصادر أفعل وفاعل إذا كان مهموز الفاء.
٣- مصدر (فَعَّل) بتشديد العين.
٤- السماع والقياس، وهو حالة الفعل (استحوذ).
٥- مصدر الوزنين: أفعل واستفعل من مزيد الثلاثي.

١- أبواب الأفعال الثلاثية:

يُحمد للمعجم الوسيط أنه التزم بذكر باب الفعل الثلاثي في الماضي والمضارع، وذكر ترتيبه للأبواب الستة في مقدمة المعجم والتزم به غالبا. إلا أنه مع الفعل الثلاثي المدغم العين في اللام (ظنَّ) لم يلتزم غالبا بذكر باب الماضي منه، وترك الفعل مدغما، رغم أنه قد يكون له بابان.

فمثلا: الفعل (مزَّ) له بابان في المضارع، ولم يذكر حركة عينه في الماضي مع كل منهما، والفعل (شدّ، ظنّ...إلخ) لم ينص على بابه في الماضي. فالمطرد في المعجم الوسيط في باب الماضي المضعف العين واللام هو تركه مدغما إلا ما ندر مثل: حَيِي.

٢- مشتقات الأفعال المزيدة، مثل مصادر أفعل وفاعل إذا كان مهموز الفاء.

حدث خلط في بعض مصادر الأفعال المزيدة، فقد رتب المعجم الصيغ المزيدة، والتزم بذلك، ولكنه ألزم نفسه بما لم يذكره في المقدمة مع أنه قياسي، فمصدر الصيغة(أفعل) و(فاعل) قياسي، ولكن (فاعَلَ) لها صيغتان للمصدر، وهما: مُفاعلة وفِعال، وأنا أوافقه تماما على ذكر الوارد منها؛ لأنه قد تأتي الصورتان، وقد تأتي صورة واحدة، فالمعجم لابد أن ينص على ذلك.

وظهر الخلط أحيانا عندما كانت فاء الجذر همزة، فاختلط (أفعل) ب(فاعَلَ). ومثاله: (آسى) و(آنس).

مما يجدر ذكره أنه مع التزام المعجم في المقدمة بقضايا الإعلال، نجده يترك بعض الاستعمالات الأساسية، ففي (آتى) ترك المعجم إحدى الصيغتين، ولا أدري إن كان يعتمد المعجم على الذاكرة وحدها أو يعتمد على بعض المعاجم

التراثية، وليس معظم المعاجم. مثلا: الفعل (آتى) ذكر المعجم الصيغة (آتى) ولم يذكر مصدرها (إيتاء).ولا المضارع منها أو ما يشير إلى وزنها إلا ما يمكن أن تفهمه من وضعها بين الفعل الثلاثي المجرد وصيغة (فَعَّل) فتستنتج أنها (أفعل).ولم يذكر أيضا صيغة فاعَلَ منها، مع أن أكثر المعاجم العربية التراثية التي هي مصدر المادة المعجمية أساسا ذكرت (المُؤاتاة).

وقد يكون حدوث الخلط والنسيان بسبب أن فاء الجذر هو الهمزة، في (أفعل) و (فاعل)، لقد كان من المنتظر أن يتنبه المعجم الوسيط إلى مشكلات الهمزة في العربية، وأن ذلك انعكس على لهجات بأكملها .

٣- مصدر (فَعَّل) بتشديد العين.

صيغة فَعَّل من مزيد الثلاثي: فمصدر (فَعَّل)بتشديد العين، التفعيل إذا كان الفعل صحيح اللام، وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن (تَفْعِلة). ذكر المعجم أحيانا الصورتين إذا وجدتا،

أما في الفعل (ذكَّر) فلم يذكر المعجم المصدر القياسي (تَذكرة) في موضعه، بل ذكره مع الأسماء الجامدة آخر المادة. وذكر مع (تذكرة) الصيغة القياسية (التذكرة) بمعنى البطاقة.

والمعجم الوسيط هنا جانبه الصواب في الآتي:

- عدم ذكر المصدر القياسي في موضعه الصحيح .
- الخلط بين صيغة وإحدى مفردات اللغة، فـ (تذكرة) صيغة قياسية؛ مصدر لـ (فَعَّل)، والمفردة الأخرى (التذكرة) هذه اسم لبطاقة الأجرة، وهي محدثة.
- الخلط بين كلمة واردة في القرآن الكريم لها مكانتها في الفصحى، وكلمة محدثة .

٤- السماع والقياس، وهو حالة الفعل (استحوذ).

إن (استفعل) ومصدره القياسي: ورد بالصورة المصححة (استحوذ). وهي

الصيغة التي ذكرها المعجم الوسيط (استحوذ)، وإن لم يذكر مصدره المصحح أيضا (استحواذ).

وقد دار نقاش حول (استحاذ) في بعض الكتب التراثية، ومنها المعاجم، فهل تُذكر: استحاذ بجوار استحوذ، وإن كانت (استحوذ) هي المسموعة عن العرب، أو على الأقل لابد من بحث رؤية كتب اللغة القديمة والمعاجم التراثية لهذا الأمر.

٥- مصدر الوزنين: أفعل واستفعل من مزيد الثلاثي.

الوزنان: أفعل واستفعل من مزيد الثلاثي، لمصدريهما صورتان، واحدة مع الصحيح والأخرى مع معتل العين، وقد سكت المعجم الوسيط عنهما. ولم يتعامل معهما بمراعاة الإعلال، أو معاملة المثل مع مصدري (فاعل) أو (فعّل). وهذا ضد بعض المعايير التي وضعت لصناعة المعجم الحديث أن يراعي المعجمي في كتابة مادته الوضوح الشديد، وسهولة الفهم، وأن يضع مستعمل المعجم نصب عينيه وهو يؤلف مداخله.

بعد هذه الجولة البحثية مع المعجم الوسيط يتضح أن التداخل في المعاجم يأتي من الاضطراب في المنهج المتبع في المعجم، فالاضطراب يؤدي إلى الالتباس والتداخل. واضطراب المنهج في المعجم الوسيط لم يأت أساسا من عدم التزامه بمنهجه المنصوص عليه في المقدمة، وإنما أتى بما ألزم به نفسه في بعض مواضع يحمد عليها، ثم لم يطرد التعامل مع مثيلاتها.

وهذا التداخل قد يكون بين المفردات لأسباب صوتية أو لهجية، وقد يكون التداخل بين الصيغ لأسباب صوتية صرفية؛ وذلك حين تكون من مكونات الجذر الهمزة أو حروف العلة، ويأتي القالب الصرفي فتحدث تغييرات بسبب هذه المكونات، فتلتبس الصيغ ويصعب التفريق بينها، وتحتاج آنذاك إلى الخبير اللغوي، وليس المستعمل العادي للمعجم. وقد تتداخل المفردة مع الصيغة الصرفية

كما في (التذكرة).

وإن أهمية التخلص من التداخل لها عدة محاور؛ من أهمها انضباط اللغة العربية وسلامتها، فاللغة العربية أمانة سلمها علماؤنا القدماء للأجيال المتلاحقة، ولابد من النظر إليها بكل الحرص والدقة والتقدير والاهتمام. ومحور ثان وهو القارئ أو المستعمل للمعجم، فمن حقه أن يتحقق في المعجم الوضوح واليسر في حصوله على بغيته منه. ومحور ثالث وهو العصر الذي ننتمي إليه، فمناهج دراسة اللغة في عصرنا أصبحت منضبطة، ولها أدوات إذا التزمنا بها تجعل الدراسات اللغوية دقيقة وواضحة وموفرة للوقت والجهد، فليس هناك من سبب منطقي في عصرنا لحدوث التداخل، إذ إن تنظيم المواد اللغوية من البداية يتم بناء على خطة منهجية تحدد المعايير اللغوية ومصادر المواد اللغوية، ولا يكون الاعتماد على الذاكرة فتنسى، وتحدد كذلك المشكلات اللغوية؛ مثل خلط المستويات بين الفصحى واللهجات، وكذلك الخلط بين لهجات متعددة ؛ مثل تميم وقيس مما يعتد بلهجاتها، ولهجات يمنية رديئة.

فالاستعانة بالمناهج اللغوية الحديثة وأدواتها يحقق للمعجم صدق التعبير عن تقدم العصر المنهجي، ولا يكون التعبير عن العصر فقط بما أقره المجمع من ألفاظ تعبر عن الحياة الحديثة.

وقد حددت الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى التداخل، الأمر الذي ييسر التخلص من المشكلة.

وأخيرا: رغم الفائدة الكبيرة لهذا المعجم، وإمكان الانطلاق منه إلى معجم منضبط المنهج، فإن هذه مؤشرات تدل على كيفية تعامل المعجم الوسيط مع مفردات اللغة، واحتياجنا إلى استدراكات كثيرة في المنهج، وفي التفاصيل الدقيقة، فمن جهة المنهج لابد من النص على طريقة التعامل مع نظام المفردات بجميع الصيغ، وعدم ترك ذلك لوجهات النظر التي قد تحكم بأهمية أمر وأخرى بعدم

جدواه، فضلا عن أنها قد تنسى، وبالنسبة للمادة لابد من الاستعانة بمعظم المعاجم العربية واستشارة مادتها فيما سيضعه المعجم، بالإضافة إلى الكتب التي تهتم بالثروة اللفظية من جوانب متعددة كما ذكرناها في البداية .

وربما يكون في إضافة الرموز الصوتية الدولية *International* Phonetic Alphabet لكيفية نطق المفردات، وذلك على نمط المعاجم الحديثة التي تشرح بنفس اللغة مثل قاموس أكسفورد، فهو ليس ثنائي اللغة، وهو يستعمل هذه الرموز الدولية، وكثيرون ممن يتعلمون العربية من الناطقين بغيرها يستعملون المعاجم العربية والأجنبية، فلماذا لا نضيف هذه المزية، ونضع رموزها في مقدمة المعجم العربي ؟ وبخاصة أن فيها رموزا لما يميز أصوات العربية من صوامت وحركات.

الهوامش:

(١) قدم د. الفرنواني دراسته من زاويتين؛ الأولى وصف سيبويه للأصوات العربية، والزاوية الأخرى هي دراسة العربية بين أخواتها الساميات، فركز في بحثه عن التضخم غير الصحي في الثروة اللفظية في المعجم العربي، وأن من أسباب ذلك الاستعمالات الصوتية المختلفة باختلاف اللهجات العربية القديمة، واعتمد البحث في ذلك على نص سيبويه في الكتاب عن الحروف الأصول والفروع في اللغة العربية، وأتى بأمثلة من مفردات العربية التي تأتي بأكثر من صورة صوتية كالجيم والدال أو الجيم والكاف، وقارن بين وضع الأصوات العربية في الكلمات والأصوات السامية.

(٢) د.أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٤ / ١٩٨٢.ص ٢٦٠-٢٦٦.

(٣) د.حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، مكتبة مصر، ط٢/١٩٦٨.ج٢/ص ٧٤٧-٧٤٩.

(٤) د.عدنان الخطيب، المعجم العربي الوسيط، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٦٢، مايو ١٩٨٨، ص ٣٤-٤١.

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط ٣، المقدمة ص ١٢- ١٦.

(٦) د.أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط١ /١٩٨٨. ص ٥٩.

(٧) د.عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية. دراسة تحليلية، دار الفكر العربي ١٩٧٩م. ص ٢٢٧

(٨)د.عدنان الخطيب، المعجم العربي الوسيط، مجلة المجمع، العدد ٦٢.ص ٣٩.

(٩)د.عدنان الخطيب، معجم القرن العشرين العربي، مجلة مجمع اللغة العربي المصري- العدد ٥٣، فبراير ١٩٨٤. ص ٨١-٨٦.

(١٠) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي -إحياء التراث العربي، ط١ / ٢٠٠٢م . ص١٩٨.

(١١) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم– دار العلم والثقافة للنشر – مصر. ص ٢١٠.

(١٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة هـ و و.

(١٣)السابق، مادة ف و ز.

(١٤) السابق، مادة ن ج و.

(١٥) الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ)، ما تلحن فيه العامة، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الخانجي. القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١/١٩٨٢. ص١١٨.

(١٦) ابن مكي الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف اللغوي (٥٠١ هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ضبطه: مصطفى عبد القادر عطا –دار الكتب العلمية، ط١ /١٩٩٠. ص ١٩٨.

(١٧)ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب – دار إحياء التراث العربي. ط١/٢٠٠٢ م . ص ٧٩.

(١٨) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ر ي ق، ومادة هـ ر ق.

(١٩)ابن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد (٣٤٧هـ)تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون –المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٩٩٨م .ص ٦٩.

(٢٠)الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن (١٧٠هـ)– كتاب العين –المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي–دار ومكتبة الهلال .ج٣ .ص ٣٦٥.

(٢١) جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ /١٩٩٨م، ج١/ص ١٥٣، وانظر السيوطي جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر، ج٣، ص ٤٥٦.

(٢٢) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق / فؤاد علي منصور–دار الكتب العلمية – بيروت ط١/ . ١٩٩٨. ج١ ص ١٦٧.وانظر أبا الطيب القِنَّوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري (١٣٠٧هـ)، البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق سهاد حمدان أحمد السامرائي رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات رسالة جامعية – جامعة تكريت– ص ٩٨.

(٢٣) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق / فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية – بيروت ط١/ . ١٩٩٨. ج ١ص ١٧٣.

(٢٤) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها _تحقيق د.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت.ط١/١٩٩٣م، ص ٧٢.

(٢٥) انظر مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ص ر م، ومادة ح ص د.

(٢٦)ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار.، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤: ج ١ ص ٣٦٠.

(٢٧) تناول البحث هذه النقطة ص ٣١–٣٦ .

(٢٨) ابن فارس، الصاحبي، ص ٢٢٥.

(٢٩) د.إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، ط٨، ١٩٩٠م.ص١٧٩.

(٣٠) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: مادتي ج ث ل، ج ف ل.

(٣١) د.كمال بشر، علم اللغة العام، علم الأصوات، دار المعارف ط٦/١٩٨٠.ص ٩١، وانظر أيضا د.أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب ط٢/١٩٨٠.ص ٢٧٠، ٢٧٢.

(٣٢) د.كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية. دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، مكتبة الأنجلو، ط١، ١٩٩٢. ص ١٨٣.

(٣٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي د ح ل، د ح ن.

(٣٤)السابق .انظر مادة هتن.

(٣٥) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، معجم العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال د.ت. انظر مادتي هتل، وهتن.

(٣٦) الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار– دار العلم للملايين – بيروت .ط٤/ ١٩٨٧ م. مادة هتل ومادة هتن.

(٣٧)ابن فارس، أبو الحسين (٣٩٥هـ)أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢/ ١٩٨٦.، وانظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر١٩٧٩م. مادة هتل.

(٣٨)مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي مرط وملط.

(٣٩)السابق.انظر مادتي خرق وخلق.

(٤٠) (الأنعام ١٠٠)

(٤١) (سورة العنكبوت ١٧)

(٤٢) ابن فارس، الصاحبي، ص ١٥٤.

(٤٣) د.عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني ط٢/١٩٦٨.ص ١٩٩

(٤٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي رتب ورتم.

(٤٥) السابق .انظر مادتي كبح وكمح.

(٤٦) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان، (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين–دار ومكتبة الهلال، بيروت/ ١٤٢٣ هـ .ج٢/ص ١٤٧.

(٤٧) د.كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص ١٣٩–١٤٠، وانظر الجاحظ، البيان والتبيين .ج١، ص ٥٦.

(٤٨) د. محمود فهمى حجازى علم اللغة العربية– دار غريب للطباعة والنشر ص١١٧.

(٤٩) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو ط٦/١٩٨١، ص ٤٩/٥٠

(٥٠) د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة–ط٣/١٩٩٧م.ص ٧٤.

(٥١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي ف ي ض، ف ي ظ.

(٥٢) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.مادة ف ي ض.

(٥٣)الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ط٤ / ١٩٨٧م. مادة ف ي ض.

(٥٤) عياض السبتي بن موسى بن عياض بن عمرون، أبو الفضل (٥٤٤هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث (د.ت) ج٢/١٦٦.

(٥٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي ضلع، ظلع

(٥٦) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١/ ٢٠٠١م .باب العين والظاء واللام .وكذا انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة ظ ل ع .والزبيدي، تاج العروس، مادة ظ ل ع.

(٥٧) د.كمال بشر، علم اللغة العام .علم الأصوات، ص ١٣١.

(٥٨) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي ذرر، ذرو.

(٥٩) السابق .انظر مادتي ملل، م ل و.

(٦٠) (البقرة: ٢٨٢).

(٦١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ظ ن ن.

(٦٢) نصر (أبو الوفا) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني (١٢٩١هـ)، تحقيق د. طه عبد المقصود، المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، مكتبة السنة، القاهرة .ط١/ ٢٠٠٥ م . ص ٢٢٦.

(٦٣) (الشمس: ١٠)

(٦٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط .انظر مادتي دجّ، دج و.

(٦٥) السابق. انظر مادتي دبّ، دبى.

(٦٦) ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للنشر١٩٦٧، ص ٢٩٠

(٦٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص– تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤.ج١ /ص ١١٧.

(٦٨) ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، «الفلاح في شرح المراح» (٦٨)هامش كتاب ديكنقوز، شمس الدين أحمد (٨٥٥هـ) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط٣ – ١٩٥٩م، ص ٦٨.

(٦٩) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة م ر ر، م ز ز.

(٧٠) السابق، مادة ش د د.

(٧١) السابق، مادة ض ر ر.

(٧٢) السابق، مادة ظ ن ن

(٧٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة أ خ و.

(٧٤) السابق، مادة أ ذ ن.

(٧٥) السابق، مادة أ ج ر.

(٧٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة أ ن س.

(٧٧) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة أ س و.

(٧٨) السابق، مادة أ ت ي. والآية: ١٧٧ من سورة البقرة.

(٧٩) الخليل بن أحمد، العين، باب اللفيف من التاء.

(٨٠) السابق، باب الرباعي من التاء.

(٨١) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة أ ت ي.

(٨٢) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة تحقيق رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت، ط١/١٩٨٧م ،مادة أ ت ي.

(٨٣) سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري – الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية– وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان .ط١: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ مج ٢/ص٣٣٢.

(٨٤) مجمع اللغة العربية، من المعجم الوسيط مادة و ت ي.

(٨٥) الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العَرْف في فن الصَّرف، المكتبة العلمية– لبنان .ص ٧١.

(٨٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المواد: ج ر ب، و ط أ، ج ر ح، ج ر د، ج ر ع.

(٨٧) السابق، مادة ذ ك ر.

(٨٨) السابق، مادة ذ ك ر.

(٨٩) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري(٦٤٣هـ) قدَّمه: الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ – ٢٠٠١ م.ج ٤/ص ٧٢.

(٩٠) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ز ك و.

(٩١) السابق مادة س و ي.

(٩٢) السابق مادة ع ر و.

(٩٣) السابق، مادة ع ز و.

(٩٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ج١، ص ١٠٠.

(٩٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، الكتاب –تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي، القاهرة .ط٣ – ١٩٨٨ م، ج٤/٣٥٠.

(٩٦) ابن جني، الخصائص، ج٢ ص ٢٠٧.

(٩٧) ابن جني، الخصائص، ج١ ص ١٤٤، وانظر كذلك: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه –المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١/ ١٩٩٠م، ج٣، ص ٩٧.

(٩٨) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر(٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.عالم الكتب– بيروت.ج٢ ص ٩٨ .وانظر الصبان، : أبا العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك– دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١–١٩٩٧م.ج ٤٦٥/٢. (والآية ١٩ من المجادلة)

(٩٩) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة ح وذ .

(١٠٠) السيوطي جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية، مصر. ج١/١١٥.

(١٠١) الأزهري، تهذيب اللغة، مادة ح و ذ.

(١٠٢) الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، – دار الهداية. مادة ح و ذ.

(١٠٣) خالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، المعروف بالوقاد (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح – دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان. ط١، ٢٠٠٠م.ج ٢ ص٧١٧.

(١٠٤) الرضي الإستراباذي، نجم الدين، محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان– ١٩٧٥م، ج٣، ص٩٧.

(١٠٥) محمد عبد العزيز النجار، (حاشية) ضياء السالك إلى أوضح المسالك –مؤسسة الرسالة، ط١ – ٢٠٠١م، ج٣ ص ٤١.

(١٠٦) د.أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص ٩٧.

المراجع:

١- د. إبراهيم أنيس:

أ- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو ط٦/١٩٨١.

ب- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، ط٨، ١٩٩٠م.

٢- د.أحمد مختار عمر:

أ- البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٤ / ١٩٨٢.

ب- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب ط٢/١٩٨٠صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط١ /١٩٨٨.

٣- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط١/ ٢٠٠١م.

٤- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي –إحياء التراث العربي، ط١ / ٢٠٠٢م.

٥- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان، (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين –دار ومكتبة الهلال، بيروت/ ١٤٢٣ هـ

٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص، ت حقيق محمد علي النجار.، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٧- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين – بيروت .ط٤/ ١٩٨٧

٨- د.حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، مكتبة مصر، ط٢/١٩٦٨.

٩- الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العَرْف في فن الصَّرف، المكتبة العلمية- لبنان.
١٠- خالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد(٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح - دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان. ط١، ٢٠٠٠م.
١١- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن (١٧٠هـ)- كتاب العين -تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي-دار ومكتبة الهلال.
١٢- ابن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد (٣٤٧هـ)تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د. محمد بدوي المختون - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٩٩٨م
١٣- الرضي الإستراباذي، نجم الدين، محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين عبد الحميد -دار الكتب العلمية بيروت - لبنان- ١٩٧٥م
١٤- د.رفعت الفرنواني، الأصوات وأثرها في المعجم العربي، .مجلة دراسات عربية وإسلامية ج ٥/ ١٩٨٦.
١٥- د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط٣/١٩٩٧م.
١٦- الزَّبيدي أبو الفيض، مرتضى (١٢٠٥هـ)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، - دار الهداية.
١٧- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب - دار إحياء التراث العربي .ط١/٢٠٠٢ م

١٨- سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري – الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية– وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان .ط١/١٩٩٩م.

١٩- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، الكتاب –تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي، القاهرة .ط٣ – ١٩٨٨ م.

٢٠- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (٩١١هـ):

أ- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ /١٩٩٨م.

ب- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٢١- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك– دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط١–١٩٩٧م.

٢٢- د.عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط١٩٦٨/٢.

٢٣- د.عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية. دراسة تحليلية، دار الفكر العربي ١٩٧٩م.

٢٤- د.عدنان الخطيب:

أ- المعجم العربي الوسيط، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٦٢، مايو ١٩٨٨

ب- معجم القرن العشرين العربي، مجلة مجمع اللغة العربي المصري– العدد ٥٣، فبراير ١٩٨٤.

٢٥- العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم- دار العلم والثقافة للنشر – مصر.
٢٦- عياض السبتي بن موسى بن عياض بن عمرون، أبو الفضل (٥٤٤هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث (د.ت).
٢٧- ابن فارس، أبو الحسين (٣٩٥هـ)أحمد بن فارس بن زكريا الرازي:
أ- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها _تحقيق د.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت.ط١/١٩٩٣م
ب- مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢/ ١٩٨٦.
ت- معجم مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٩٧٩م.
٢٨- القِنَّوجي، أبو الطيب، محمد صديق خان ابن لطف الله الحسيني البخاري (١٣٠٧هـ)، البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات- جامعة تكريت.
٢٩- د.كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية. دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، مكتبة الأنجلو، ط١، ١٩٩٢.
٣٠- الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة(١٨٩هـ)، ما تلحن فيه العامة، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الخانجي.القاهرة، ودارالرفاعي، الرياض، ط١/١٩٨٢.
٣١- ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، «الفلاح في شرح المراح» هامش كتاب ديكنقوز، شمس الدين أحمد (٨٥٥هـ) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف –مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط٣ – ١٩٥٩م.
٣٢- د.كمال بشر، علم اللغة العام، علم الأصوات، دار المعارف ط٦/١٩٨٠.

٣٣- ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للنشر ١٩٦٧.
٣٤- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر(٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب- بيروت.
٣٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط ٣، ١٩٨٥.
٣٦- محمد عبد العزيز النجار، (حاشية) ضياء السالك إلى أوضح المسالك – مؤسسة الرسالة، ط١ – ٢٠٠١م.
٣٧- د. محمود فهمى حجازى علم اللغة العربية- دار غريب للطباعة والنشر.١٩٩٢.
٣٨- ابن مكي الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف اللغوي (٥٠١ هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ضبطه: مصطفى عبد القادر عطا –دار الكتب العلمية .ط١ /١٩٩٠.
٣٩- نصر أبو الوفا الوفائي ابن الشيخ نصر يونس الهوريني (١٢٩١هـ)، المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، ، تحقيق د. طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة .ط١/ ٢٠٠٥ م.
٤٠- ابن يعيش، يعيش بن علي ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري (٦٤٣هـ) قدَّمه: الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ – ٢٠٠١م.